



الأحاديث التي حكم عليها البخاري بالإضطراب
في كتاب العلل الكبير للترمذي

- دراسة نقدية -

أ.م.د. هاني مكي حسين الكبيسي
تدريسي في كلية الإمام الأعظم الجامعة



الاضطراب

الاضطراب في اللغة يطلق ويراد به ثلاثة أمور وهي: الاختلاف ، والاختلال ، والحركة. ولا يسمى الحديث مضطرباً إلا إذا تساوت الروايتان ولا يمكن الجمع أو الترجيح بينهما ، واتحد مخرجهما ، وإذا كان في الإسناد ضعفاء فيلصق الخطأ بأضعفهم ولأن مظنة الوهم والخطأ فيه أكثر من غيره ، وأن سوء الحفظ ، وفحش الخطأ ، وكثرة الوهم إذا وجدت في الراوي فهي علامة على الاضطراب في حديثه ، وإذا اشتمل الإسناد على ضعيف ومجهول ، فإعلاله بالمجهول أولى ، ولأن الضعيف ربما يأتي له طريق أخرى فيتقوى بها ، والاختلاف في رواية الحديث مسنداً ، ومتصلاً ، ومرسلاً ، ومدار الحديث على راو واحد أحد الأسباب للقول باضطراب الحديث ، وإذا كان الراوي ضعيف وروى عن أبيه وأبوه صدوق يهم كثيراً في روايته ، فالاضطراب إلى رواياتهم أقرب ، وخصوصاً إذا كان الحديث لا يروى عن غيرهما، وقد حكم الإمام البخاري في كتاب العلل الكبير للترمذي على ثمانية أحاديث بالإضطراب أربعة منها كان الاضطراب فيها قد وقع في الاسناد، وواحد منها كان الاضطراب قد وقع في الاسناد والمتن، وثلاثة منها كان الاضطراب قد وقع فيها بسبب الاختلاف بين الوقف والرفع.

Abstract

AL-Ethterab in Arabic language is intended to mean three things: difference, imbalance, and movement. This term is used in prophetic tradition to mean that there are two equal narrations which have the same narrators but they cannot be united or preferred one to another. If such trait found in prophetic tradition, it indicates weakness and it is an evidence that the narrator with no full integrity. In prophetic tradition, AL-Ethterab may be found at Sanad (narrators) or Matin (saying of prophet Mohammed peace be upon him). It is generally found in sanad and it is rare to judge on prophetic tradition (matin) to have such trait without its existence in sanad. In this study, the researcher aims at showing the reason on which Abu Hatem judges on prophetic tradition to have trait of AL-Ethterab. The present research studies eleven prophetic tradition, nine of them have AL-Ethterab in sanad, and one of them in Matin. It also contains another prophetic tradition with AL-Ethterab but not specified in sand or matin.

المقدمة

الحمد لله حق حمده والصلاة والسلام على من لا نبي من بعده وعلى آله وصحبه وجنده، ومن تبعهم بإحسان الى يوم الدين.

أما بعد؛ فإن الاضطراب هو نوع من أنواع العلة التي وجدت في الحديث، وقد أردت من خلال بحثي الموسوم بـ (الأحاديث التي حكم عليها البخاري بالاضطراب في كتاب العلل الكبير للترمذي) أن أبين فيه الأحاديث التي حكم عليها البخاري بعللة الاضطراب وتخرجها وبيان وجه الاضطراب فيها ودراسة ذلك ومناقشته، وقد تضمنت الخطة في البحث بعد المقدمة على تمهيد ذكرت فيه تعريف الاضطراب وأنواعه، ثم قسمت البحث إلى ثمانية أحاديث مرتبة على أبواب الفقه، ثم اتبعتها بخاتمة بينت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها في البحث.

أما المنهج الذي اتبعته في البحث فكان على النحو الآتي:

أولاً: فيما يتعلق بذكر الحديث فقد ذكرت الحديث الذي ذكره الترمذي وقال فيه: سألت محمداً عن هذا الحديث والمقصود بمحمد (البخاري).

ثانياً: تخريج الحديث: قمت بتخريج الحديث من كتب السنة وغيرها من الكتب التي ذكرت الحديث، مع الترتيب في تخريج الحديث على الوفيات.

ثالثاً: فيما يتعلق بتراجم الرواة اقتصر على الحكم الذي ذكره ابن حجر العسقلاني في كتابه تقريب التهذيب كونه قد سبر أقوال الأئمة في حكمهم على الرواة، وإن لم أجد ترجمة الراوي عند ابن حجر، فإني أذكر ما ذكره الأئمة عنه في كتب التراجم الأخرى.

رابعاً: ذكرت حكم البخاري على الحديث، وإن كان هناك حكم للترمذي فكذلك

الأحاديث التي حكم عليها البخاري بالإضطراب

أذكره كونه يوافق البخاري في حكمه على الحديث.

خامساً: بينت وجه الاضطراب الذي من أجله حكم على الحديث بأنه مضطرب.

سادساً: تناولت أقوال العلماء في الحديث الذي حكم عليه البخاري بالاضطراب بالمناقشة وقارنتها مع قول الإمام البخاري، وخصوصاً في بعض رواة الأحاديث الذين يحتمل أن يكون الاضطراب بسببهم وبينت الأسباب التي دعت للحكم على الحديث بالاضطراب، كما بينت خلاصة هذه الأقوال، وذكرت الحكم على الحديث الذي فيه اضطراب، وإن كانت هناك طرق أخرى صحيحة للحديث ذكرتها معتمداً في ذلك على أقوال الأئمة.

وقد اعتمدت في بحثي هذا على كتب متون الحديث وكتب الشروح وكتب العلل وكتب تراجم الرجال وغيرها، فإن وفقت فذلك من فضل الله تعالى، وإن أخطأت فمني وأسأله تعالى التوفيق والسداد وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

تمهيد تعريف الاضطراب وأنواعه

الاضطراب في اللغة له ثلاثة معانٍ ، المعنى الأول الضرب من ضَرَبَ ، يقال : الموج يضطرب أي يضربُ بعضُهُ بعضاً ، وَتَضَرَّبَ الشيء واضطرب : تحرك وماج ، والمعنى الثاني : الاختلاف ، يقال : اضطرب الحبل بين القوم إذا اختلفت كلمتهم ، واضطربت أقوالهم : إذا اختلفت ، واضطرب أمره : اختلف ، وحديث مضطرب السند ، وأمرٌ مضطرب ، والمعنى الثالث : الحركة ، يقال : اضطرب البرق في السحاب : تحرك^(١) .

الاضطراب اصطلاحاً : قال ابن الصلاح : المضطرب من الحديث : هو الذي تختلف الرواية فيه فيرويه بعضهم على وجه ، وبعضهم الآخر على وجه مخالف له ، وإنما نسميه مضطرباً إذا تساوت الروايتان ، أما إذا ترجحت إحداها بحيث لا تقاومها الأخرى بأن يكون راويها أحفظ أو أكثر صُحبة للمروي عنه ، أو غير ذلك من وجوه الترجيحات المعتمدة ، فالحكم للراجحة ، ولا يطلق عليه حينئذٍ وصف المضطرب ، ولا له حُكْمُهُ^(٢) . وقال الزركشي معقّباً على قول ابن الصلاح (فيرويه بعضهم على وجه)

(١) لسان العرب لابن منظور : مادة ضرب ١/٥٤٣ و ٥٤٤ وينظر : العين للخليل بن أحمد الفراهيدي : مادة ضرب ٧/٣٢ وتهذيب اللغة لابن منصور الأزهري : مادة ضرب ١٢/١٧ وتاج العروس للزبيدي : مادة ضرب ٥/٥٩٢ .

(٢) معرفة أنواع علوم الحديث لعثمان بن عبد الرحمن ، أبي عمر تقي الدين المعروف بابن الصلاح : ص ١٩٢ وينظر : النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي : ٢/٢٢٤ والشذا الفياح من علوم ابن الصلاح لأبي إسحاق الأبناسي : ١/٢١٢ والمقنع في علوم الحديث لأبن الملقن : ١/٢٢١ ومحاسن الاصطلاح للبلقيني : ٢٦٩ وشرح التبصرة والتذكرة (ألفية العراقي) لعبد الرحيم العراقي : ١/٢٩٣ والنكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر : ٢/٧٧٢ وفتح المغيث شرح ألفية الحديث

الأحاديث التي حكم عليها البخاري بالإضطراب

قال: (ينبغي أن يقال على وجه يؤثر ليخرج ما لو روي الحديث عن رجل مرة وعن آخر مرة أخرى فإن ابن حزم قال: فهذا قوة للحديث وزيادة دلائل صحته)^(١).

وإذا وجد الاضطراب في الحديث فإنه يوجب الضعف لإشعاره بأن الراوي لم يضبط^(٢)، ولا بد في الحديث المضطرب أن يتحد مخرج الحديث، لأنه لو اختلف المخرج لم يعد هناك اختلاف بين الرواة^(٣).

وحقيقة الاضطراب أن يكون مؤثراً في الحديث، قال ابن حجر: (الاضطراب هو الاختلاف الذي يؤثر قدحاً أما الاختلاف الذي يكون عند الرواة في اسم رجل فهذا اختلاف لا يؤثر، وذلك لأنه إن كان الراوي ثقة فلا ضير، وإن كان ضعيفاً فضعف الحديث بسببه لا بسبب اختلاف الرواة فيه)^(٤).

أنواع الاضطراب:

يقع الاضطراب في السند وهو الأكثر، ويقع في المتن وهو قليل، ويقع في السند والمتن كليهما^(٥).

الاضطراب في السند:

قسم الحافظ ابن حجر الاضطراب في السند على ستة أقسام، وهذا التقسيم نقله عن العلائي:

للسخاوي: ١/ ٢٩٠ وتدريب الراوي للسيوطي: ١/ ٣٠٨ وتوضيح الأفكار لمعاني تنقيح الآثار للصنعاني: ٢/ ٢٧.

(١) النكت على مقدمة ابن الصلاح: ٢/ ٢٧.

(٢) ينظر: الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح لأبي إسحاق الأبناسي: ١/ ٢١٢.

(٣) ينظر: المقترَّب في بيان المضطرب أحمد بن عمر بن باز مول السلفي: ٤٠.

(٤) النكت على كتاب ابن الصلاح: ٢/ ٧٧٣.

(٥) ينظر: معرفة أنواع علوم الحديث لابن الصلاح: ١٩٣.

الأحاديث التي حكم عليها البخاري بالإضطراب

أولاً: تعارض الوصل والإرسال.

ثانياً: تعارض الوقف والرفع.

ثالثاً: تعارض الاتصال والانقطاع.

رابعاً: أن يروي الحديث قومٌ مثلاً عن رجل، عن تابعي، عن صحابي، ويرويه غيرهم عن ذلك الرجل عن تابعي آخر، عن الصحابي بعينه.

خامساً: زيادة رجل في أحد الإسنادين .

سادساً: الاختلاف في اسم الراوي ونسبه إذا كان متردداً بين ثقة وضعيف^(١).

وهذا النوع ينقسم على أربعة أقسام:

القسم الأول: أن ييهم في طريق ويسمى في أخرى فالظاهر أن هذا القسم لا تعارض فيه، لأنه يكون المبهم في إحدى الروايتين هو المعين في الأخرى، وعلى تقدير أن يكون غيره فلا تضر رواية من سماه وعرفه - إذا كان ثقة - رواية من أبهمه.

القسم الثاني: أن يكون الاختلاف في العبارة فقط والمعنى بهما في الكل واحد، فإن مثل هذا لا يعد اختلافاً أيضاً، ولا يضر إذا كان الراوي ثقة.

القسم الثالث: أن يقع التصريح باسم الراوي ونسبه لكن مع الاختلاف في سياق ذلك. القسم الرابع: أن يقع التصريح به من غير اختلاف لكن يكون ذلك من متفقين أحدهما ثقة والآخر ضعيف، أو أحدهما مستلزم الاتصال والآخر الإرسال^(٢).

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح: ٧٧٧/٢ و٧٧٨، وينظر: توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الآثار للصنعاني: ٢٧/٢ و٢٨.

(٢) ينظر: النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر: ٧٨٥-٧٨٧ و توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الآثار للصنعاني: ٢٩/٢.

الأحاديث التي حكم عليها البخاري بالإضطراب

الاضطراب في المتن: يقع الاضطراب في المتن ولكنه قليل ، وقل أن يحكم المحدث على الحديث بالاضطراب بالمتن دون الاسناد^(١) ، والحديث الذي وقع الاختلاف في متنه لا يخلو من حالتين^(٢) :

الأولى: أن يقع الاختلاف في المتن مع اختلاف المخرج، وهذه الحالة تعرف بمختلف الحديث وهو الحديث المقبول المعارض في الظاهر بمثله.

والحالة الثانية: أن يقع الاختلاف في المتن مع اتحاد المخرج، فإذا اتحد مخرج الحديث وتقاربت ألفاظه فالأكثر حينئذٍ على الظن أنه حديث واحد وقع الاختلاف فيه على بعض الرواة ولا سيما إذا كان ذلك في سياقة واقعة تبعد أن يتعدد مثلها في الوقوع، فإن أمكن رد بعضها إلى بعض صير إليه.

فالجمع بين ألفاظ الحديث وبناء بعضها على بعض أولى من اطراح أحدهما أو توهين الحديث بالاضطراب في ألفاظه^(٣).

أما النوع الثالث من الاضطراب: فهو الذي يقع في السند والمتن سواء، وهذه الحالة إذا وقع الاختلاف في سند الحديث ومنتنه لا بد من أن ينظر أولاً إلى سند الحديث لأن الاختلاف في متن الحديث قلما يكون إلا وفي الاسناد شيء^(٤)، ولهذا أخرج الخطيب بسنده عن يحيى بن سعيد القطان أنه قال: (لا تنظروا إلى الحديث ولكن انظروا إلى الاسناد فإن صح الاسناد وإلا فلا تغتر بالحديث إذا لم يصح الاسناد)^(٥).

(١) ينظر: نزهة النظر لابن حجر: ٩٦ .

(٢) ينظر: المقرب في بيان المضطرب لأحمد بن عمر بن باز مول: ١٦٢ .

(٣) إكمال المعلم بشرح صحيح مسلم للقاضي عياض: ١٨١ / ٥

(٤) ينظر: المقرب في بيان المضطرب لأحمد بن عمر: ١٦٧ .

(٥) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: ١٠٢ / ٢ .

الحديث الأول التعجيل بصلاة الظهر

قال الامام الترمذي: (سألت محمداً عن حديث حكيم بن جبير^(١)، عن إبراهيم^(٢)، عن الاسود^(٣)، عن عائشة (رضي الله عنها) قالت: ما رأيت أحد كان أشد تعجيلاً للظهر من رسول الله ﷺ ولا من أبي بكر، ولا من عمر. فقال: يروى هذا أيضاً عن حكيم، عن سعيد بن جبير، عن عائشة (رضي الله عنها)، وهو حديث مضطرب^(٤)).

تخريج الحديث:

روى هذا الحديث عن حكيم بن جبير، عن إبراهيم، عن الاسود، عن عائشة (رضي الله عنها) كل من سفيان الثوري، واسرائيل بن يونس، ومفضل بن صدقة بن سعيد. أما رواية سفيان الثوري فأخرجها عبد الرزاق عنه^(٥)، وأخرجها ابن أبي شيبة^(٦)،

(١) حكيم بن جبير الاسدي وقيل مولى ثقيف الكوفي، ضعيف رمي بالتبع من الخامسة - التقريب: ١٧٦/ (١٤٦٨)

(٢) إبراهيم هو ابن يزيد بن قيس بن الاسود النخعي أبو عمران الكوفي، ثقة إلا أنه يرسل كثيراً مات سنة ٩٦هـ - التقريب: ٩٥/ (٢٧٠)

(٣) الاسود هو ابن يزيد بن قيس بن عبد الله النخعي أبو عمرو أو أبو عبد الرحمن، مخضرم ثقة أكثر فقيه من الثانية مات سنة ٧٤هـ أو ٧٥هـ - التقريب: ١١١/ (٥٠٩)

(٤) العلل الكبير: أبواب الصلاة باب ما جاء في التعجيل بالظهر: ٦٤/ (٨٨)

(٥) مصنف عبد الرزاق: كتاب الصلاة باب وقت الصلاة: ١/ ٥٤٣/ (٢٠٥٤)

(٦) مصنف ابن أبي شيبة: كتاب الصلوات باب من كان يصلي الظهر اذا زالت الشمس ولا يبرد بها: ١/ ٢٨٥/ (٣٢٦٤)

الأحاديث التي حكم عليها البخاري بالإضطراب

وإسحاق بن راهويه^(١) ، وأحمد^(٢) ، والترمذي^(٣) من طريق وكيع ، عن سفيان به ، إلا أن إسحاق رواه مرسلًا عن وكيع ، عن سفيان ، عن عائشة (رضي الله عنها) ، وأخرجها ابن عدي^(٤) من طريق يحيى بن سعيد القطان ، عن سفيان به ، وأخرجها الطحاوي^(٥) من طريق مؤمل بن إسماعيل العدوي ، وموسى بن مسعود كلاهما عن سفيان ، وأخرجها البيهقي^(٦) من طريق الحسين بن حفص الهمداني ، عن سفيان ، وأخرجها ابن المنذر^(٧) من طريق عبد الله بن الوليد ، عن سفيان ، وأخرجها أحمد^(٨) من طريق إسحاق بن يوسف الأزرق ، عن سفيان به ، وأخرجها أحمد^(٩) من طريق إسحاق بن يوسف ، عن سفيان ، عن منصور ، عن إبراهيم ، عن الأسود ، عن عائشة (رضي الله عنها) ، وأخرجها أحمد^(١٠) من طريق إسحاق بن يوسف ، عن سفيان ، عن حكيم ، عن سعيد بن جبير ، عن عائشة (رضي الله عنها) ، وأخرجها الدارقطني^(١١) من طريق محمد بن يوسف الفريابي ، عن سفيان ، عن حكيم ، عن سعيد ابن جبير ، عن

(١) مسند إسحاق بن راهويه: ٣/ ٨٣٦ / (١٤٨٩)

(٢) مسند أحمد: ٤١/ ٤٨٧ / (٢٥٠٣٨)

(٣) الجامع الكبير (سنن الترمذي): أبواب الصلاة باب ما جاء في التعجيل بالظهر: ١/ ٢٩٢ / (١٥٥)

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال: ٢/ ٥٠٧

(٥) شرح معاني الآثار: كتاب الصلاة باب الوقت الذي يستحب أن يصلى صلاة الظهر فيه: ١/ ١٨٥ /

(١١٠١) (١١٠٢)

(٦) السنن الكبرى: كتاب الصلاة باب تعجيل الظهر في غير شدة الحر: ١/ ٦٤١ / (٢٠٥٣)

(٧) الأوسط في السنن والاجماع والاختلاف: كتاب المواقيت باب ذكر التعجيل بصلاة الظهر:

٢/ ٣٥٨ / (١٠٠٧)

(٨) مسند أحمد: ٤٣/ ١٢ / (٢٥٨٠٩)

(٩) العلل ومعرفة الرجال: ٣/ ٣٠٣ / (٥٣٤٩) رواية عبد الله

(١٠) المصدر نفسه: ٣/ ٣٠٣ / (٥٣٤٩)

(١١) العلل الواردة في الأحاديث النبوية: ١٥/ ٧٣ و ٧٤ / (٣٨٤٦)

الأحاديث التي حكم عليها البخاري بالإضطراب

عائشة (رضي الله عنها). ورواية إسرائيل بن يونس ، عن حكيم أخرجها أبو نعيم الفضل بن دكين^(١) ، عن إسرائيل به. ورواية مفضل بن صدقة ، عن حكيم أخرجها أبو بكر الأصبهاني بسنده عن أبي الشيخ الاصبهاني^(٢) من طريق عون بن سلام ، عن مفضل به.

حكم البخاري:

قال البخاري: هذا حديث فيه اضطراب^(٣).

وجه الاضطراب:

هو أن الحديث يروى مرة عن حكيم بن جبير عن ابراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها ، ومرة أخرى يروى عن حكيم بن جبير عن سعيد بن جبير عن عائشة رضي الله عنها.

المناقشة وبيان الراجح:

هذا الحديث مداره على حكيم بن جبير ، ومن خلال النظر في تخريج الحديث والاطلاع على أقوال العلماء يتبين أن الاضطراب وقع من حكيم نفسه صاحب المدار ، فمرة يروي الحديث ، عن إبراهيم ، عن الاسود ، عن عائشة (رضي الله عنها) ، ومرة يروي الحديث عن سعيد بن جبير ، عن عائشة (رضي الله عنها) ، والدليل على أن الاضطراب منه أمران:

الأول: ما قاله الأئمة عنه. قال عنه يحيى بن معين: ليس بشيء^(٤)، وقال عنه أحمد بن

(١) الصلاة لأبي نعيم: ٢٢٤/ (٣٤٠)

(٢) جزء فيه أحاديث أبي عبد الله بن محمد بن جعفر حيان المعروف بأبي الشيخ الاصبهاني - لأبي بكر الأصبهاني: ١٧١/ (٨٨)

(٣) العلل الكبير للترمذي: أبواب الصلاة باب ما جاء في التعجيل بالظهر: ٦٤/ (٨٨)

(٤) تاريخ ابن معين: ٣/ ٢٨٦/ (١٣٦٣) رواية الدوري

الأحاديث التي حكم عليها البخاري بالإضطراب

حنبل: ضعيف الحديث مضطرب، وكان شعبة وعبد الرحمن بن مهدي لا يحدثا عنه^(١)، وقال البخاري: كان شعبة يتكلم فيه^(٢)، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث منكر الحديث^(٣)، وقال ابن حبان: كثير الوهم^(٤).

والأمر الثاني: هو أن سفيان الثوري أحد الرواة عن المدار إمام ثقة ثبت قال عنه يحيى بن معين: أمير المؤمنين بالحديث^(٥)، فهو أثبت واحفظ من حكيم، فلذلك يتعين أن يكون الاضطراب من صاحب المدار والله أعلم.

فالرواة عن المدار رووا الحديث عن حكيم، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة (رضي الله عنها)، والرواة هم سفيان الثوري، واسرائيل بن يونس، ومفضل بن صدقة. إلا أن بعض تلاميذ سفيان رووا، عن سفيان، عن حكيم، عن سعيد بن جبير، عن عائشة (رضي الله عنها) وهم إسحاق بن يوسف الأزرق، ومحمد بن يوسف الفريابي. أما بقية تلاميذ سفيان وهم وكيع ويحيى بن سعيد القطان، ومؤمل بن إسماعيل، وموسى بن مسعود قالوا: عن حكيم، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة (رضي الله عنها). قال الدارقطني: والقول قول يحيى ومن تابعه^(٦)، وقد أخطأ إسحاق بن يوسف الأزرق فقد روى الحديث عن سفيان الثوري، عن منصور، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة (رضي الله عنها). قال أحمد بن حنبل: الحديث حديث حكيم

(١) العلل ومعرفة الرجال: ١/ ٢٤١ و ٣٩٦ رواية عبد الله

(٢) التاريخ الكبير: ٣/ ١٦/ (٦٥)

(٣) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ٣/ ٢٠٢

(٤) المجروحين: ١/ ٢٤٦/ (٢٢٧)

(٥) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ٤/ ٢٢٥

(٦) العلل الواردة في الأحاديث النبوية: ١٥/ ٧٤

الأحاديث التي حكم عليها البخاري بالإضطراب

بن جبير ليس هذا من حديث منصور^(١)، وكذلك روى إسحاق بن يوسف، عن سفيان، عن حكيم، عن سعيد بن جبير، عن عائشة (رضي الله عنها) قال أحمد: أخطأ فيه الأزرق^(٢).

فالحديث من طريق حكيم بن جبير حديث مضطرب، والتعجيل بصلاة الظهر في أول الوقت ورد من طريق أخرى أخرجه مسلم بإسناده عن جابر بن سمرة، وخباب بن الأرت (رضي الله عنهما)، عن النبي ﷺ^(٣).

(١) العلل ومعرفة الرجال: ٣/٣٠٣/رواية ابنه عبد الله

(٢) المصدر نفسه: ٣/٣٠٣

(٣) صحيح مسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب استحباب تقديم الظهر في أول الوقت: ١/٤٣٢/٦١٨(٦١٩)

الحديث الثاني نفي العشور على المسلمين

قال الامام الترمذي: (سألت محمداً عن حديث عطاء بن السائب^(١)، عن حرب بن عبيد الله الثقفي^(٢)، عن جده أبي أمه^(٣)، عن النبي ﷺ (ليس على المسلمين عشور^(٤)) فقال: هذا حديث فيه اضطراب ولا يصح هذا الحديث قال محمد: عطاء بن السائب كنيته أبو زيد^(٥)).

تخريج الحديث:

روى هذا الحديث عن عطاء: سفيان الثوري، وحماد بن سلمة، وعبد السلام بن حرب، وجريير بن عبد الحميد، وأبو الأحوص، ونصير بن أبي الأشعث، ومحمد بن ميمون. فأما رواية سفيان فأخرجها أحمد^(٦)، وأبو داود^(٧)، من طريق عبد الرحمن

(١) عطاء بن السائب أبو محمد ويقال أبو السائب الثقفي الكوفي، صدوق اختلط من الخامسة مات سنة ١٣٦هـ - التقريب: ٣٩١/ (٤٥٩٢)

(٢) حرب بن عبد الله بن عمير الثقفي، لين الحديث من الرابعة - التقريب: ١٥٥/ (١١٦٧)

(٣) جده أبي أمه: رجل مبهم

(٤) العشور: جمع عشر، ما كان من أموال أهل الذمة للتجارات دون الصدقات، والذي يلزمهم من ذلك ما صولخوا عليه وقت العهد عند الشافعي، فإن لم يصالحوا علي شيء فلا يلزمهم إلا الجزية - ينظر: النهاية في غريب الحديث والاثار: ٢٣٩/٣

(٥) العلل الكبير: أبواب الزكاة باب ليس على المسلم جزية: ١٠٣/ (١٧٧)

(٦) مسند أحمد: ٢٥/ ٢٣٠/ (١٥٨٩٥)

(٧) سنن أبي داود: كتاب الخراج والامارة والفية باب تعشير أهل الذمة اذا اختلفوا بالتجارات: ٦٥٥/ ٤ (٣٠٤٨)

الأحاديث التي حكم عليها البخاري بالإضطراب

بن مهدي، عن سفيان، عن عطاء، عن رجل، عن بكر بن وائل، عن خاله، عن النبي ﷺ وهنا أبهم اسم الراوي . وأخرجه ابن أبي شيبة^(١)، وأبو داود^(٢) من طريق وكيع، وأخرجه أحمد^(٣) من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين، وأخرجه الطحاوي^(٤) من طريق محمد بن يوسف الفريابي، وأخرجه الخطيب^(٥) من طريق عبيد الله بن عبد الرحمن الأشجعي جميعهم (وكيع، وأبو نعيم، والفريابي، والأشجعي) عن سفيان الثوري، عن عطاء بن السائب، عن حرب بن عبيد الله الثقفي، عن خاله، عن النبي ﷺ وهنا أبهم اسم خاله، وفي رواية أبي داود رواه حرب بن عبيد الله، عن النبي ﷺ ومرسلاً. ورواية حماد بن سلمة أخرجه الطحاوي^(٦) من طريق خصيب بن ناصح، عن حماد بن سلمة، عن عطاء، عن رجل من أخواله، عن النبي ﷺ وهنا أبهم اسم الراوي الذي روى عنه عطاء. ورواية عبد السلام بن حرب أخرجه أبو داود^(٧) من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين، عن عبد السلام، عن عطاء، عن حرب بن عبيد الله بن عمير الثقفي، عن جده، عن رجل من بني تغلب، عن النبي ﷺ وهنا أبهم اسم الصحابي . ورواية جرير ابن عبد الحميد أخرجه ابن سعد^(٨) من طريق سعيد بن منصور، وأخرجه

(١) مصنف ابن أبي شيبة: ٢/٤١٦ / (١٠٥٧٥)

(٢) سنن أبي داود: كتاب الخراج والامارة والفيء باب تعشير أهل الذمة إذا اختلفوا بالتجار: ٤ / ٦٥٥ / (٣٠٤٧)

(٣) مسند أحمد: ٢٥ / ٢٣٢ / (١٥٨٩٦)

(٤) شرح معاني الآثار: كتاب الزكاة باب الزكاة هل يأخذها الامام أم لا: ٢ / ٣٢ / (٣٠٦٤)

(٥) تاريخ بغداد: ٣ / ٣٧٢

(٦) شرح معاني الآثار: كتاب الزكاة باب الزكاة هل يأخذها الامام أم لا: ٢ / ٣١ / (٣٠٦٣)

(٧) سنن أبي داود: كتاب الخراج والامارة والفيء باب تعشير أهل الذمة إذا اختلفوا بالتجار: ٤ / ٦٥٥ / (٣٠٤٩)

(٨) الطبقات الكبرى: ٦ / ١٢٦

الأحاديث التي حكم عليها البخاري بالإضطراب

أحمد^(١) عن جرير، عن عطاء، عن حرب بن هلال، عن أبي أمية، رجل من بني تغلب، عن النبي ﷺ وهنا ذكر اسم الراوي للحديث، وأخرجه محمد بن بشران^(٢)، عن جرير، عن عطاء، عن ذر بن عبد الله، عن جده أبي أمه. ورواية أبي الأحوص سلام بن سليم، أخرجه ابن أبي شيبه^(٣) عنه، عن عطاء، عن حرب ابن عبيد الله، عن جده أبي أمامه، عن النبي ﷺ، وهنا ذكر اسم الراوي أيضا. وأخرجها أبو داود^(٤)، وأبو إسحاق الحربي^(٥) من طريق مسدد بن مسرهد. ورواية نصير بن أبي الأشعث أخرجه البيهقي^(٦) من طريق أبي بكر بن عياش، عن نصير بن أبي الأشعث، عن عطاء، عن حرب بن عبيد الله، عن أبيه، عن أبي حمده، عن النبي ﷺ، وهنا ذكر اسم الراوي بلفظ (أبي حمده). ورواية محمد بن ميمون أخرجه أبو نعيم^(٧) من طريق عبد الله بن عثمان العتكي، عن أبي حمزة السكري (محمد بن ميمون)، عن عطاء، حدثني حرب ابن عبيد الله أن أباه أخبره، وكان ممن وفد على النبي ﷺ، عن النبي ﷺ. وهنا بين أن اسم الراوي هو عبيد الله والد حرب. وأخرجه البخاري^(٨) في ترجمة حرب فقال: حرب بن عبيد الله عن خال له عن النبي ﷺ.

(١) مسند أحمد: ٢٥ / ٢٣٢ / (١٥٨٩٧)

(٢) أمالي ابن بشران: ١ / ٢٢١ / (٥٠٩)

(٣) مصنف ابن أبي شيبه: ٢ / ٤١٦ / (١٠٥٧٤)

(٤) سنن أبي داود: كتاب الخراج والامارة والفيء باب تعشير أهل الذمة إذا اختلفوا بالتجارات: ٤ / ٦٥٣ / (٣٠٤٦)

(٥) غريب الحديث: ١ / ١٥٣

(٦) السنن الكبرى: كتاب الجزية باب ما يؤخذ من الذمي اذا اتجر في غير بلده: ٩ / ٣٥٥ / (١٨٧٧٣)

(٧) معرفة الصحابة: ٤ / ١٨٧٨ / (٤٧٢٧)

(٨) التاريخ الكبير: ٣ / ٦٠ / (٢٢٠)

الأحاديث التي حكم عليها البخاري بالإضطراب

حكم البخاري:

قال البخاري: هذا حديث فيه اضطراب ولا يصح هذا الحديث^(١).

وجه الاضطراب:

هو في الاختلاف الحاصل في تعيين الشخص الذي روى عنه الحديث حرب بن عبد الله شيخ واصل. من هو؟ حيث قال مرة عن جده أبي أمه، ومرة عن خاله، ومرة عن رجل من بني بكر، وأخرى عن أبيه.

المناقشة وبيان الراجح:

بعد النظر في رواية الاسناد وأقوال الأئمة فيهم، يتبين أن الاضطراب ينحصر في اثنين من رواية السند وهما عطاء بن السائب وشيخه حرب بن عبيد الله، وذلك باختلاف عليهما. فأما عطاء فإن الأئمة تكلموا في حفظه، قال عباس الدوري: سمعت يحيى يقول: كان عطاء بن السائب قد اختلط^(٢)، وقال أيضا: عطاء بن السائب اختلط فمن سمع منه قديما فهو صحيح وما سمع منه جرير وذووه ليس من صحيح حديث عطاء^(٣). وقال أحمد بن حنبل: عطاء بن السائب ثقة ثقة رجل صالح من سمع منه قديما كان صحيحا، ومن سمع منه حديثا لم يكن بشيء، سمع منه قديما شعبة، وسفيان الثوري^(٤)، وقال أبو حاتم الرازي: كان عطاء محله الصدق قديماً قبل أن يختلط، صالح مستقيم الحديث ثم بأخرة تغير حفظه، في حديثه تخاليط، وقديم السماع منه سفيان وشعبة، وحديث البصريين الذين يحدثون عنه تخاليط كثيرة لأنه قدم عليهم في آخر

(١) العلل الكبير للترمذي: أبواب الزكاة باب ليس على المسلم جزية: ١٠٣/ (١٧٧)

(٢) تاريخ ابن معين رواية الدورير: ٣/ ٣٢٨/ (١٥٧٧)

(٣) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ٦/ ٣٣٤

(٤) المصدر نفسه: ٦/ ٣٣٣ و ٣٣٤

الأحاديث التي حكم عليها البخاري بالإضطراب

عمره^(١)، وقال العجلي: من سمع منه بأخرة فهو مضطرب الحديث^(٢). والخلاصة: عطاء صدوق يقبل حديثه قبل الاختلاط ولا يقبل بعده والله أعلم. وسفيان الراوي عن عطاء هو ممن سمع منه قبل الاختلاط. قال البخاري: قيل ليحيى بن معين: ما حدث سفيان وشعبة أصحيح هو؟ قال: نعم إلا حديثين كان شعبة يقول: سمعتهما بأخرة^(٣). وبما أن سماع سفيان من عطاء صحيح ذهب ابن أبي حاتم إلى القول بأن أشبه الروايات هي رواية سفيان، ولم يشتغل برواية جرير، وأبي الأحوص، ونصير بن أبي الأشعث^(٤). أما الراوي الثاني الذي وقع عليه الاختلاف فهو: شيخ عطاء وهو حرب بن عبيد الله والاختلاف هو في تعيينه للراوي عنه من هو؟ حيث أدى هذا إلى القول بالاضطراب. فقد سئل يحيى بن معين عن حديث عطاء، عن حرب بن عبد الله، عن خاله، من خاله هذا؟ قال: لا أدري^(٥). وذكر البخاري في ترجمة حرب بن عبيد الله الاختلاف في الروايات عن حرب في تعيين من روى عنه حرب هذا الحديث، فمرة قال: عن خاله، ومرة قال عن رجل من بني بكر، ومرة عن جده أبي أمه، وأخرى عن رجل من أخواله، ومرة عن أبيه، حتى قال: لا يتابع عليه^(٦). وقال عثمان بن سعيد الدارمي: سألت يحيى عن حرب بن عبيد الله الذي يروي عنه عطاء فقال: هو مشهور^(٧). وقد رد ابن القطان

(١) المصدر نفسه: ٦/ ٣٣٤

(٢) الثقات: ٢/ ١٣٥ / (١٢٣٧)

(٣) التاريخ الكبير: ٦/ ٤٦٥ / (٣٠٠٠)

(٤) ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ٣/ ٢٤٩

(٥) تاريخ ابن معين رواية الدوري: ٣/ ٥١١ / (٢٤٩٦)

(٦) ينظر: التاريخ الكبير: ٣/ ٦٠ / (٢٢٠) وميزان الاعتدال للذهبي: ١/ ٤٧١ / (١٧٧٤) وقال

الذهبي: حرب بن هلال ويقال: حرب بن عبيد الله

(٧) تاريخ ابن معين رواية الدارمي: ٩٣/ (٢٤٩)

الأحاديث التي حكم عليها البخاري بالإضطراب

على قول ابن معين فقال: هذا غير كاف في تثبيت روايته، فكم من مشهور لا تقبل روايته، فأما جده أبو أمه ، فلا يعرف من هو أصلاً، فكيف أبوه^(١). وقال ابن حجر عنه: لين الحديث^(٢). والخلاصة فيه كما قال البخاري: لا يتابع والله أعلم. فالحديث مضطرب لأن مدار الحديث فيه على عطاء بن السائب، وشيخ عطاء حرب بن عبيد الله لا يتابع فقد اختلفت الروايات عنه في تعيين من روى الحديث عنه . قال ابن عبد الحق الأشبيلي: هو حديث في إسناده اختلاف ولا أعلمه من طريق يحتج به^(٣).

(١) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام لابن القطان: ٣/ ٤٩٤

(٢) التقريب: ١٥٥/ (١١٦٧)

(٣) بيان الوهم والإيهام: ٣/ ٤٩٣

الحديث الثالث نية الصيام قبل الفجر

قال الإمام الترمذي : (سألت محمداً قلت: حدثنا إسحاق بن منصور^(١)، أخبرنا سعيد بن أبي مريم^(٢)، قال : حدثنا يحيى بن أيوب^(٣)، عن عبد الله بن أبي بكر^(٤)، عن ابن شهاب^(٥)، عن سالم بن عبد الله^(٦)، عن أبيه ، عن حفصة (رضي الله عنهما)، عن النبي ﷺ قال : من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له فقال : عن سالم ، عن أبيه ، عن حفصة ، عن النبي ﷺ خطأ وهو حديث فيه اضطراب ، والصحيح عن ابن عمر

(١) إسحاق بن منصور بن بهرام الكوسج أبو يعقوب التميمي المروزي، ثقة ثبت من الحادية عشرة مات سنة ٢٥١هـ - التقريب: ٣٨٢/ (٣٨٤)

(٢) سعيد بن أبي مريم: هو سعيد بن الحكم بن محمد بن سالم بن أبي مريم الجمحي بالولاء أبو محمد المصري وقد ينسب إلى جد جده، ثقة ثبت فقيه من كبار العاشرة مات سنة ٢٢٤هـ - التقريب: ٢٣٤/ (٢٢٨٦)

(٣) يحيى بن أيوب الغافقي أبو العباس المصري، صدوق ربما اخطأ من السابعة مات سنة ١٦٨هـ - التقريب: ٥٨٨/ (٧٥١١)

(٤) عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الانصاري المدني القاضي، ثقة من الخامسة مات سنة ١٣٥هـ - التقريب: ٢٩٧/ (٣٢٣٩)

(٥) ابن شهاب: هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زهرة بن كلاب القرشي الزهري أبو بكر، الفقيه الحافظ متفق على جلالته وإتقانه وثبته وهو من رؤوس الطبقة الرابعة مات سنة ١٢٥هـ - التقريب: ٥٠٦/ (٦٢٩٦)

(٦) سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب أبو عمر أو أبو عبد الله، أحد الفقهاء السبعة وكان ثبتاً عابداً فاضلاً كان يشبه بأبيه في الهدى والسمت من كبار الثالثة مات في آخر سنة ١٠٦هـ على الصحيح - التقريب: ٢٢٦/ (٢١٧٦)

الأحاديث التي حكم عليها البخاري بالإضطراب

موقوف، ويحيى بن أيوب صدوق^(١).

تخريج الحديث:

هذا الحديث مداره على الزهري ، ورواه عن الزهري كل من عبد الله بن أبي بكر، وسفيان بن عيينة، ومعمّر بن راشد، ومالك بن أنس ، وعبيد الله بن عمر العمري، وعقيل بن خالد الأيلي، ويونس بن يزيد ، وعبد الرحمن بن إسحاق، وابن جريج (عبد الملك بن عبد العزيز)، وصالح بن أبي الأخضر. وهؤلاء الذين رووا عن الزهري اختلفوا عليه فمنهم من رفع الحديث، ومنهم من وقفه وهو ما سيظهر من خلال التخريج. فأما رواية عبد الله بن أبي بكر فرواها عنه يحيى بن أيوب، وعبد الله بن لهيعة، وإسحاق بن حازم. فأما رواية يحيى بن أيوب فأخرجها البخاري^(٢) والترمذي^(٣)، والبيهقي^(٤)، والبعوي^(٥) من طريق سعيد بن أبي مريم ، وأخرجها أبو داود^(٦)، وابن خزيمة^(٧)،

(١) العلل الكبير: أبواب الصيام باب ما جاء لا صيام لمن لم يعزم من الليل: ١١٧ / (٢٠٢)

(٢) التاريخ الأوسط: ١ / ١٣٤ / (٥٨٦)

(٣) الجامع الكبير (سنن الترمذي): أبواب الصيام باب ما جاء لا صيام لمن لم يعزم من الليل: ٣ / ٩٩ / (٧٣٠)

(٤) السنن الكبرى : كتاب الصيام باب الدخول في الصوم بالنية: ٤ / ٣٣٩ / (٧٩٠٧) (٨٠٣٧) والسنن الصغير: كتاب الصيام باب وقت النية في صوم الفرض: ٢ / ٨٥ / (١٢٩٢) ومعرفة السنن والآثار: كتاب الصيام باب الدخول في الصوم: ٦ / ٢٢٨ / (٨٥٤٢)

(٥) شرح السنة: كتاب الصيام باب نية الصوم من الليل: ٦ / ٢٦٨ / (١٧٤٤)

(٦) سنن أبي داود: كتاب الصوم باب النية في الصيام: ٤ / ١١٢ / (٢٤٥٤)

(٧) صحيح ابن خزيمة: كتاب الصيام باب إيجاب الاجماع على الصوم الواجب قبل طلوع الفجر بلفظ عام مراده خاص: ٣ / ٢١٢ / (١٩٣٣)

الأحاديث التي حكم عليها البخاري بالإضطراب

والطحاوي^(١)، والدارقطني^(٢)، والبيهقي^(٣)،

والخطيب البغدادي^(٤)، والبغوي^(٥) من طريق عبد الله بن وهب ، وأخرجها النسائي^(٦) من طريق أشهب ثلاثتهم (سعيد بن أبي مريم، وعبد الله بن وهب ، وأشهب) عن يحيى بن أيوب، عن عبد الله بن أبي بكر، عن الزهري، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه ، عن حفصة (رضي الله عنهما) مرفوعا. ورواه الليث بن سعد، عن يحيى بن أيوب، ولكن اختلافًا وقع عند تلاميذ الليث في الرواية عنه. فأخرجها النسائي^(٧) من طريق شعيب بن الليث، والطحاوي^(٨) من طريق عبد الله بن صالح، والطبراني^(٩) من طريق عبد الله بن الحكم، والبيهقي^(١٠) من طريق يحيى بن عبد الله بن بكير، (أربعتهم) عن الليث، عن يحيى، عن عبد الله بن أبي بكر، عن الزهري، عن سالم ، عن أبيه، عن حفصة (رضي

(١) شرح معاني الآثار: كتاب الصيام باب الرجل ينوي الصيام بعدما يطلع الفجر: ٢ / ٥٤ / (٣١٧١)

(٢) سنن الدارقطني: كتاب الصيام: ٣ / ١٣٠ / (٢٢١٦)

(٣) السنن الكبرى: كتاب الصيام باب الدخول في الصوم بالنية ٤ / ٣٤٠ / (٧٩٠٨) ومعرفة السنن

والآثار: كتاب الصيام باب الدخول في الصوم: ٦ / ٢٢٨ / (٨٥٤٣)

(٤) تاريخ بغداد: ٤ / ١٥٦ / (١٣٥١)

(٥) شرح السنة: كتاب الصيام باب نية الصوم من الليل: ٦ / ٢٦٨ / (١٧٤٤)

(٦) سنن النسائي: كتاب الصيام باب ذكر اختلاف الناقلين لخبر حفصة: ٤ / ١٩٦ / (٢٣٣٣) وفي

الكبرى كتاب الصيام باب النية في الصوم: ٣ / ١٧٠ / (٢٦٥٤)

(٧) سنن النسائي: كتاب الصيام باب ذكر اختلاف الناقلين لخبر حفصة: ٤ / ١٩٦ / (٢٣٣٢) وفي

الكبرى كتاب الصيام باب النية في الصوم: ٣ / ١٧٠ / (٢٦٥٣)

(٨) شرح معاني الآثار: كتاب الصيام باب الرجل ينوي الصيام بعدما يطلع الفجر: ٢ / ٥٤ / (٣١٧٣)

(٩) المعجم الكبير: ٢٣ / ١٩٦ / (٣٣٧)

(١٠) السنن الكبرى: كتاب الصيام باب ما عليه في كل ليلة من نية الصيام للغد: ٤ / ٣٦٠ / (٧٩٨٨)

الأحاديث التي حكم عليها البخاري بالإضطراب

الله عنهما) مرفوعاً. وأخرجها الدارمي^(١) والنسائي^(٢) من طريق سعيد بن شرحبيل، عن الليث، عن يحيى، عن عبد الله بن أبي بكر، عن سالم، عن أبيه، عن حفصة (رضي الله عنهما) مرفوعاً ولم يذكر الزهري. ورواية عبد الله بن لهيعة، عن عبد الله بن أبي بكر، أخرجها أحمد^(٣) من طريق حسين بن موسى، عن ابن لهيعة، عن عبد الله بن أبي بكر، عن الزهري، عن سالم، عن حفصة (رضي الله عنهما) مرفوعاً ولم يذكر عبد الله بن عمر (رضي الله عنه) والد سالم في الاسناد. وأخرجها أبو داود^(٤)، وابن خزيمة^(٥)، والطحاوي^(٦)، والدارقطني^(٧)، والبيهقي^(٨)، والخطيب البغدادي^(٩)، من طريق عبد الله بن وهب. وأخرجها الطحاوي^(١٠)، والطبراني^(١١) من طريق عبد الله بن يوسف كلاهما (ابن وهب وابن يوسف) عن ابن لهيعة، عن عبد الله بن أبي بكر، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه،

-
- (١) سنن الدارمي: كتاب الصوم باب من لم يجمع الصيام من الليل: ١٠٥٧/٢ (١٧٤٠)
(٢) سنن النسائي: كتاب الصيام باب النية في الصيام: ١٩٦/٤ (٢٣٣١) وفي الكبرى كتاب الصيام باب النية في الصيام وذكر اختلاف الناقلين لخبر حفصة في ذلك: ١٧٠/٣ (٢٦٥٢)
(٣) مسند أحمد: ٤٤/٥٣ (٢٦٤٥٧)
(٤) سنن أبي داود: كتاب الصوم باب النية في الصيام: ١١٢/٤ (٢٤٥٤)
(٥) صحيح ابن خزيمة: كتاب الصيام باب إيجاب الإجماع على الصوم الواجب قبل طلوع الفجر: ٢/١٩٣٣ (١٩٣٣)
(٦) شرح معاني الآثار: كتاب الصيام باب الرجل ينوي الصيام بعدما يطلع الفجر: ٢/٥٤ (٣١٧١)
(٧) سنن الدارقطني: كتاب الصيام: ٣/١٣٠ (٢٢١٦)
(٨) السنن الكبرى: كتاب الصيام باب الدخول في الصوم بالنية: ٤/٣٤٠ (٧٩٠٨) ومعرفة السنن والآثار: كتاب الصيام باب الدخول في الصوم: ٦/٢٢٨ (٨٥٤٣)
(٩) تاريخ بغداد: ٤/١٥٦ (١٣٥١)
(١٠) شرح معاني الآثار: كتاب الصيام باب الرجل ينوي الصيام بعدما يطلع الفجر: ٢/٥٤ (٣١٧٢)
(١١) المعجم الكبير: ٢٣/٢٠٩ (٣٦٧)

الأحاديث التي حكم عليها البخاري بالإضطراب

عن حفصة (رضي الله عنهما) مرفوعا . وهنا أدخلنا عبد الله بن عمر في الاسناد. ورواية إسحاق بن حازم، عن عبد الله بن أبي بكر أخرجها ابن أبي شيبة^(١)، ومن طريقه ابن ماجه^(٢)، والطبراني^(٣)، والدارقطني^(٤)، عن إسحاق بن حازم، عن عبد الله بن أبي بكر، عن سالم، عن أبيه، عن حفصة (رضي الله عنهما) مرفوعا من غير ذكر الزهري في الاسناد. والنتيجة رواية عبد الله بن أبي بكر، عن الزهري جاءت مرفوعة. وأما رواية سفيان بن عيينة عن الزهري أخرجها ابن أبي شيبة^(٥) عنه، وأخرجها البخاري^(٦) من طريق علي ابن المديني، وصدقة بن الفضل، وأخرجها النسائي^(٧) من طريق إسحاق بن إبراهيم وأحمد بن حرب خمستهم (ابن أبي شيبة، وعلي ابن المديني، وصدقة بن الفضل، وإسحاق بن إبراهيم، وأحمد بن حرب) عن سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن حمزة بن عبد الله بن عمر، عن حفصة (رضي الله عنها) موقوفاً فجعلوا الاسناد عن حمزة بدل سالم، ولم يذكروا، عن أبيه، وإنما جعلوه عن حفصة موقوفاً. وأخرجها البخاري^(٨)

(١) مصنف ابن أبي شيبة: كتاب الصيام باب من قال لا صيام لمن لم يعزم من الليل: ٢/ ٢٩٢ / (٩١١١)

(٢) سنن ابن ماجه: كتاب الصيام باب ما جاء في فرض الصوم من الليل والخيار في الصوم: ٢/ ٥٩٨ / (١٧٠٠)

(٣) المعجم الكبير: ٢٣/ ٢٠٩ / (٣٦٨)

(٤) سنن الدارقطني: كتاب الصيام: ٣/ ١٢٩ / (٢٢١٤)

(٥) مصنف ابن أبي شيبة: كتاب الصيام باب من قال لا صيام لمن لم يعزم من الليل: ٢/ ٢٩٢ / (٩١١٢)

(٦) التاريخ الأوسط: ١/ ١٣٢ / (٥٧٢) (٥٧٣)

(٧) سنن النسائي: كتاب الصيام باب النية في الصيام وذكر اختلاف الناقلين لخبر حفصة في ذلك

٤/ ١٩٧ / (٢٣٣٩) وفي الكبرى كتاب الصيام باب النية في الصيام: ٣/ ١٧٢ / (٢٦٦٠)

(٨) التاريخ الأوسط: ١/ ١٣٣ / (٥٧٦)

الأحاديث التي حكم عليها البخاري بالإضطراب

، والنسائي^(١) من طريق عبد الله بن المبارك، والطحاوي^(٢) من طريق روح بن عبادة ، والدارقطني^(٣) من طريق الحسن بن عرفة ثلاثتهم، عن سفيان ، عن الزهري، عن حمزة بن عبد الله، عن أبيه عن حفصة (رضي الله عنهما) موقوفا فأدخلوا عبد الله بن عمر في الاسناد، والنتيجة رواية سفيان ، عن الزهري موقوفة على حفصة (رضي الله عنهما). ورواية معمر بن راشد، عن الزهري أخرجها عبد الرزاق عن معمر، عن الزهري، عن سالم، عن حفصة (رضي الله عنهما) فلم يذكر عبد الله (رضي الله عنه) في الاسناد. وأخرجها البخاري^(٤) من طريق محمود ومحمد ابنا يحيى، والطحاوي من طريق حسين بن مهدي ثلاثتهم عن معمر، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، عن حفصة (رضي الله عنهما) قولها وهنا ذكروا ابن عمر في الاسناد. وخالف عبد الله بن المبارك في روايته عن معمر عبد الرزاق، فرواه عن معمر، عن الزهري، عن حمزة، عن أبيه عبد الله ، عن حفصة (رضي الله عنهما) قولها، وروايته أخرجها البخاري^(٥)، والنسائي^(٦). ولا مانع أن يكون سالم وحمزة كلاهما سمعا الحديث من أبيهما، والنتيجة رواية معمر عن الزهري موقوفة على حفصة (رضي الله عنهما). ورواية مالك عن الزهري أخرجها في الموطأ^(٧)،

(١) سنن النسائي: كتاب الصيام باب النية في الصيام وذكر اختلاف الناقلين لخبر حفصة في ذلك: ١٩٧/٤ (٢٣٣٨)

(٢) شرح معاني الآثار: كتاب الصيام باب الرجل ينوي الصيام بعد ما يطلع الفجر: ٥٤/٢ (٣١٧٥)

(٣) سنن الدارقطني: كتاب الصيام: ١٣٠/٣ (٢٢١٧)

(٤) التاريخ الأوسط: ١٣٣/١ (٥٧٧) (٥٨٠)

(٥) المصدر نفسه: ١٣٣/١ (٥٧٦)

(٦) سنن النسائي: كتاب الصيام باب النية في الصيام وذكر اختلاف الناقلين لخبر حفصة في ذلك: ١٧١/٣ (٢٦٥٩) و ١٩٧/٤ (٢٣٣٨)

(٧) موطأ مالك: كتاب الصيام باب جماع الصوم من الفجر: ١/٣٠١ (٧٧٦)

الأحاديث التي حكم عليها البخاري بالإضطراب

ومن طريقه أخرجه النسائي^(١)، والطحاوي^(٢) فقالا عن مالك، عن الزهري، عن عائشة، وحفصة (رضي الله عنهما) موقوفا عليهما، وهذا الرواية منقطعة لأن الزهري لم يدرك عائشة ولا حفصة (رضي الله عنهما)، وأخرج مالك^(٣) أيضا في الموطأ، ومن طريقه البخاري^(٤)، والنسائي^(٥)، والبيهقي^(٦)، عن نافع، عن ابن عمر (رضي الله عنهما). والنتيجة رواية مالك عن الزهري موقوفة، وإن كان فيها انقطاع لكنه جعلها عن عائشة وحفصة (رضي الله عنهما)، والرواية الأخرى لم يذكر فيها الزهري وإنما جعلها عن نافع، عن ابن عمر (رضي الله عنهما) موقوفة أيضا. ورواية عبيد الله بن عمر العمري، عن الزهري أخرجه النسائي^(٧) من طريق معتمر بن سليمان، عن عبيد الله بن عمر، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، عن حفصة (رضي الله عنهما) موقوفا، ورواه عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر (رضي الله عنهما) قوله وروايته أخرجه النسائي^(٨). والنتيجة رواية عبيد الله بن عمر العمري موقوفة مرة على حفصة، ومرة على ابن عمر

-
- (١) سنن النسائي: كتاب الصيام باب النية في الصوم وذكر اختلاف الناقلين لخبر حفصة في ذلك: ٤/١٩٧/ (٢٣٤١) وفي الكبرى: كتاب الصيام باب النية في الصيام: ٣/١٧٢/ (٢٦٦٢)
- (٢) شرح معاني الآثار: كتاب الصيام باب الرجل ينوي الصيام بعدما يطلع الفجر: ٢/٥٤/ (٣١٧٤)
- (٣) موطأ مالك: كتاب الصيام باب إجماع الصوم من الفجر: ١/٣٠١/ (٧٧٥)
- (٤) التاريخ الأوسط: ١/١٣٤/ (٥٨٨)
- (٥) سنن النسائي: كتاب الصيام باب النية في الصوم وذكر اختلاف الناقلين لخبر حفصة في ذلك: ٤/١٩٨/ (٢٣٤٣) وفي الكبرى: كتاب الصيام باب النية في الصيام: ٣/١٧٢/ (٢٦٦٣)
- (٦) السنن الكبرى: كتاب الصيام باب الدخول في الصوم بالنية: ٤/٣٤٠/ (٧٩١٠)
- (٧) سنن النسائي: كتاب الصيام باب النية في الصوم وذكر اختلاف الناقلين لخبر حفصة في ذلك: ٤/١٩٧/ (٢٣٣٥)
- (٨) المصدر نفسه: ٤/١٩٨/ (٢٣٤٢)

الأحاديث التي حكم عليها البخاري بالإضطراب

(رضي الله عنهما). ورواية عقيل بن خالد، عن الزهري أخرجه ابن عدي^(١) من طريق رشدين بن سعد، عن عقيل، عن الزهري، عن حمزة بن عبد الله، عن أبيه، عن حفصة (رضي الله عنهما) مرفوعاً، وأخرجها البخاري^(٢) من طريق الليث بن سعد، عن عقيل، عن الزهري، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه، عن حفصة (رضي الله عنهما) قولها. والنتيجة اختلاف تلاميذ عقيل عليه فمرة رفعوا الحديث، ومرة أوقفوه وجعلوه عن حمزة وسالم. ورواية يونس بن يزيد، عن الزهري أخرجه النسائي^(٣)، من طريق عبد الله بن وهب، عن يونس، عن الزهري، عن حمزة بن عبد الله، عن أبيه، عن حفصة (رضي الله عنهما) موقوفاً. والنتيجة رواية يونس موقوفة. ورواية عبد الرحمن بن إسحاق، عن الزهري أخرجه البخاري^(٤) من طريق خالد بن عبد الله الواسطي، عن عبد الرحمن بن إسحاق، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، عن حفصة (رضي الله عنهما) قولها. وأخرجها البخاري^(٥) أيضاً من طريق بشر بن المفضل، عن عبد الرحمن، عن الزهري، عن حمزة، عن ابن عمر، عن حفصة (رضي الله عنهما) قولها. والنتيجة رواية عبد الرحمن بن إسحاق موقوفة. ورواية ابن جريج، عن الزهري أخرجه النسائي^(٦)، وابن حزم

(١) الكامل في ضعفاء الرجال: ٧٠ / ٤

(٢) التاريخ الأوسط: ١ / ١٣٤ / (٥٨٧)

(٣) سنن النسائي: كتاب الصيام باب النية في الصوم وذكر اختلاف الناقلين لخبر حفصة في ذلك: ٤ / ١٩٨ / (٢٣٤٣) وفي الكبرى: كتاب الصيام باب النية في الصوم: ٣ / ١٧١ / (٢٦٥٧)

(٤) التاريخ الأوسط: ١ / ١٣٣ / (٥٧٩)

(٥) المصدر نفسه: ١ / ١٣٣ / (٥٧٨)

(٦) سنن النسائي: كتاب الصيام باب النية في الصيام وذكر اختلاف الناقلين لخبر حفصة في ذلك: ٤ / ١٩٧ / (٢٣٣٤) وفي الكبرى: كتاب الصيام باب النية في الصيام: ٣ / ١٧٠ / (٢٦٥٥)

الأحاديث التي حكم عليها البخاري بالإضطراب

^(١)، والبيهقي^(٢) من طريق عبد الرزاق، عن ابن جريج، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، عن حفصة (رضي الله عنهما) مرفوعاً. والنتيجة رواية ابن جريج مرفوعة. ورواية صالح بن أبي الأخضر، عن الزهري أخرجه الطحاوي^(٣) من طريق روح بن عباد، عن صالح بن أبي الأخضر، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر (رضي الله عنهما) موقوفاً ولم يذكر فيه حفصة (رضي الله عنهما)، ورواه روح مرة أخرى عن صالح، عن الزهري، عن السائب بن يزيد، عن المطلب بن وداعة، عن حفصة (رضي الله عنهما) والنتيجة رواية صالح بن أبي الأخضر موقوفة. وقد ورد من طريق أخرى عن عائشة (رضي الله عنها) مرفوعاً أخرجه الدارقطني^(٤) وقال: تفرد به عبد الله بن عباد، عن المفضل بهذا الاسناد. وورد أيضاً من طريق ميمونة بنت سعد مرفوعاً أخرجه الدارقطني^(٥).

حكم البخاري:

قال البخاري: سالم عن أبيه، عن حفصة (رضي الله عنهما)، عن النبي ﷺ خطأ وهو حديث فيه اضطراب، والصحيح عن ابن عمر موقوف^(٦).

(١) المحلى: ٢٨٧/٤

(٢) السنن الكبرى: كتاب الصيام باب الدخول في الصوم بالنية: ٤/٣٤٠/ (٧٩٠٩) وفي فضائل الاوقات باب النية في الصوم ٢٨٦/ (١٣٤)

(٣) شرح معاني الآثار: كتاب الصيام باب الرجل ينوي الصيام بعدما يطلع الفجر: ٢/٥٤/ (٣١٧٧)

(٤) سنن الدارقطني: كتاب الصيام: ٣/١٢٨/ (٢٢١٣) وعبد الله بن عباد ضعيف - ميزان الاعتدال: ٢/٤٥٠/ (٤٤٠٠)

(٥) سنن الدارقطني: كتاب الصيام: ٣/١٣١/ (٢٢١٨) وفيه محمد بن عمر الاسلمي الواقدي المدني القاضي نزيل بغداد، متروك مع سعة علمه من التاسعة مات سنة ٢٠٧هـ - التقريب: ٤٩٨/ (٦١٧٥)

(٦) العلل الكبير للترمذي: ١١٧/ (٢٠٢)

الأحاديث التي حكم عليها البخاري بالإضطراب

وجه الاضطراب:

الاضطراب حصل بسبب الاختلاف بين رواة الحديث حيث رفعه بعضهم الى النبي ﷺ ووقفه كثير من الرواة على أم المؤمنين حفصة بنت عمر أو على أخيها عبد الله (رضي الله عنهما).

المناقشة وبيان الراجح:

يبدو من خلال التخريج وبعد الاطلاع على أقوال أئمة الحديث أن الاضطراب وقع بسبب كثرة الاختلاف في الرواة عن الزهري وتلاميذهم، بين رفع للحديث، وبين وقفه. فعبد الله بن أبي بكر بن حزم، وعقيل بن خالد في إحدى الروايتين، هم من رفع الحديث عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، عن حفصة (رضي الله عنهما)، عن النبي ﷺ. وسفيان بن عيينة، ومعمربن راشد، ومالك بن أنس، وعقيل بن خالد، ويونس بن يزيد، وعبد الرحمن بن إسحاق، وابن جريج، وصالح بن أبي الأخضر هم من أوقفوا الحديث عن الزهري، عن سالم، وحمزة، عن أبيهما، عن حفصة (رضي الله عنهما) وهذا العدد يرجح الرواية الموقوفة على المرفوعة وإلى هذا ذهب أحمد، والبخاري، وأبو حاتم الرازي، والترمذي، والنسائي. قال الأثرم: سمعت أبا عبد الله وذكر قول ابن عمر وحفصة (رضي الله عنهما): لا صيام لمن لم يجمع الصيام قبل الفجر قلت له: قد رفعه يحيى بن أيوب المصري، عن عبد الله بن أبي بكر، عن الزهري، عن سالم، عن حفصة (رضي الله عنهما) عن النبي ﷺ فكأنه لم يثبت^(١). وقال البخاري: غير المرفوع أصح^(٢). وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن هذا الحديث فقال: لا أدري لأن عبد الله بن أبي بكر قد أدرك سالما وروى عنه، ولا أدري هذا الحديث مما سمع من سالم أو سمعه من الزهري، عن

(١) ينظر: تنقيح التحقيق لابن عبد الهادي: ١٨٣/٣

(٢) التاريخ الأوسط: ١/١٣٤

الأحاديث التي حكم عليها البخاري بالإضطراب

سالم، وقد روي عن الزهري، عن حمزة بن عبد الله بن عمر، عن حفصة (رضي الله عنهما) قولها غير مرفوع وهذا عندي أشبه والله أعلم^(١). وقال الترمذي: روي هذا الحديث عن الزهري موقوفاً، ولا نعلم أحداً رفعه إلا يحيى بن أيوب، وقد روي، عن نافع، عن ابن عمر (رضي الله عنهما) وهو أصح^(٢). وقال النسائي: والصواب عندنا موقوف ولم يصح رفعه، لأن يحيى بن أيوب ليس بذاك القوي، وحديث ابن جريج، عن الزهري غير محفوظ^(٣). وعقب الدارقطني على رواية عبد الله بن أبي بكر بن حزم بالرفع فقال: رفعه عبد الله بن أبي بكر، عن الزهري وهو من الثقات الرفعاء، واختلف على الزهري في إسناده^(٤). فالحديث بالإسناد المرفوع فيه اضطراب لكثرة اختلاف الرواة، وهو عن ابن عمر وحفصة رضي الله عنهما موقوف أصح^(٥)، وإن كان قد صحح ابن خزيمة^(٦)، والدارقطني^(٧) الحديث بالإسناد المرفوع.

(١) العلل لابن أبي حاتم: ٩ / ٣

(٢) الجامع الكبير (سنن الترمذي): ٩٩ / ٣

(٣) السنن الكبرى: ١٧٢ / ٣

(٤) سنن الدارقطني: ١٣٠ / ٣

(٥) الجامع الكبير (سنن الترمذي): ٩٩ / ٣

(٦) صحيح ابن خزيمة: ٢١٢ / ٣ (١٩٣٣)

(٧) سنن الدارقطني: ١٣٠ / ٣

الحديث الرابع طلاق البتة

قال الامام الترمذي: (حدثنا هناد^(١)، حدثنا قبيصة^(٢)، عن جرير بن حازم^(٣)، عن الزبير بن سعيده^(٤)، عن عبد الله بن يزيد بن ركانة^(٥)، عن أبيه^(٦)، عن جده^(٧)، قال: أتيت رسول الله ﷺ فقلت يا رسول الله: إني طلقت امرأتي البتة . فقال: ما أردت بها؟ قلت: واحدة، قال : والله؟ قلت: والله. قال: فهو ما أردت سألت محمدا عن هذا الحديث فقال: هذا حديث فيه اضطراب)^(٨).

-
- (١) هناد: هو ابن السري بكسر الراء الخفيفة ابن مصعب التميمي أبو السري الكوفي، ثقة من العاشرة مات سنة ٢٤٣هـ - التقريب: ٥٧٤ / (٧٣٢٠)
- (٢) قبيصة : هو ابن عقبة بن محمد بن سفيان السوائي بضم المهملة وتخفيف الواو ، أبو عامر الكوفي ، صدوق ربما خالف من التاسعة مات سنة ٢١٥هـ - التقريب: ٤٥٣ / (٥٥١٣)
- (٣) جرير بن حازم بن زيد بن عبد الله الأزدي أبو النضر البصري، والد وهب ، ثقة لكن في حديثه عن قتادة ضعف وله أوهام إذا حدث من حفظه وهو من السادسة مات سنة ١٧٠هـ بعدما اختلط لكن لم يحدث في حال اختلاطه - التقريب: ١٣٨ / (٩١١)
- (٤) الزبير بن سعيده بن سليمان بن سعيده بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب الهاشمي المدني نزيل المدائن، لين الحديث من السابعة مات بعد الخمسين - التقريب: ٢١٤ / (١٩٩٥)
- (٥) عبد الله بن يزيد: هو عبد الله بن علي بن يزيد بن ركانة المطلبية وقد ينسب الى جده ، لين الحديث من السادسة - التقريب: ٣١٤ / (٣٤٨٦)
- (٦) أبوه: هو علي بن يزيد بن ركانة بن عبد يزيد المطلبية ، مستور من الرابعة - التقريب: ٤٠٦ / (٤٨١٥)
- (٧) جده: هو يزيد بن ركانة بن عبد يزيد بن المطلبية بن عبد مناف القرشي المطلبية، له صحبة ورواية، ولأبيه ركانة صحبة ورواية - الاستيعاب في معرفة الاصحاب لابن عبد البر: ٤ / ١٥٧٤ / (٢٧٧٠)
- (٨) العلل الكبير: أبواب الطلاق واللعان باب ما جاء في الرجل يطلق امرأته البتة: ١٧١ / (٢٩٨)

الأحاديث التي حكم عليها البخاري بالإضطراب

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه عن جرير بن حازم، قبيصة بن عقبة السوائي، وسليمان بن داود (أبو الربيع الزهراني)، ووكيع بن الجراح، وسليمان بن حرب، ويزيد بن هارون، وعبيد الله بن موسى، ومعاوية بن عمرو الأزدي، وشيبان بن فروخ الأيلي، وحجاج بن منهال، وعارم محمد بن الفضل السدوسي، ومالك بن إسماعيل النهدي، وسليمان بن داود الطيالسي، ومحمد بن يوسف الفريابي، وأبو نصر التمار (عبد الملك بن عبد العزيز التمار). فأما رواية قبيصة بن عقبة فأخرجها الترمذي^(١) من طريق هناد بن السري، عن قبيصة، عن جرير بن حازم، عن الزبير بن سعيّد، عن عبد الله بن يزيد بن ركانة، عن أبيه، عن جده، مرفوعاً ولم يذكر فيه علي بن يزيد. ورواية سليمان بن داود العتكي أخرجها عنه أبو داود^(٢)، وابن أبي عاصم^(٣)، وأبو يعلى^(٤)، ومن طريق أبي يعلى أخرجها ابن حبان^(٥)، وابن الأثير^(٦)، وأخرجها ابن عدي^(٧) من طريق الحسن بن سفيان، ومن طريقه أخرجها البيهقي^(٨)، وأخرجها الطبراني^(٩) من طريق أحمد بن عمرو القطراني، عن أبي

(١) الجامع الكبير (سنن الترمذي): أبواب الطلاق واللعان باب ما جاء في الرجل يطلق زوجته البتة: ٣/ ٤٧٢ / (١١٧٧)

(٢) سنن أبي داود: كتاب الطلاق باب في البتة: ٣/ ٥٣١ / (٢٢٠٨)

(٣) الآحاد والمثاني: ١/ ٣٢٣ / (٤٤٣)

(٤) مسند أبي يعلى: ٣/ ١٠٧ / (١٥٣٧) والمفاري: ٥١ / (٤٩)

(٥) صحيح ابن حبان: كتاب الطلاق باب الرجعة: ١٠ / ٩٧ / (٤٢٧٤)

(٦) أسد الغابة: ٥ / ٤٥٢ / (١٧٢٦)

(٧) الكامل في ضعفاء الرجال: ٤ / ١٩٠

(٨) السنن الكبرى: كتاب الخلع والطلاق باب ما جاء في كنايات الطلاق التي لا يقع الطلاق إلا بها: ٥٦٠ / (١٥٠٠٢)

(٩) المعجم الكبير: ٥ / ٧٠ / (٤٦١٢)

الأحاديث التي حكم عليها البخاري بالإضطراب

الربيع، عن جرير بن حازم، وأخرجها الدارقطني^(١) من طريق أبي القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز، عن أبي الربيع به. ورواية وكيع بن الجراح أخرجها عنه ابن أبي شيبه^(٢)، ومن طريقه ابن ماجه^(٣). ورواية سليمان بن حرب أخرجها عنه الدارمي^(٤)، وأخرجها الطبراني^(٥) من طريق أبي مسلم الكشي، ورواية يزيد بن هارون أخرجها عنه أحمد^(٦). ورواية عبيد الله بن موسى أخرجها الحاكم^(٧) من طريق أحمد بن حازم بن أبي عذرة، عن عبيد الله بن موسى. ورواية معاوية بن عمرو الأزدي أخرجها البيهقي^(٨). ورواية شيبان بن فروخ الایلي أخرجها عنه أبو يعلى^(٩)، وأخرجها ابن عدي^(١٠) من طريق الحسن ابن سفيان، ومن طريقه البيهقي^(١١)، وأخرجها الطبراني^(١٢) من طريق

-
- (١) سنن الدارقطني: كتاب الطلاق والخلع والایلاء وغيره: ٥/ ٦١ / (٣٩٨١)
(٢) مصنف ابن أبي شيبه: كتاب الطلاق باب ما قالوا في الرجل يطلق امراته البتة: ٤/ ٩١ / (١٨١٣٢)
وفي المسند: ٢/ ٢٤ / (٥٣٥)
(٣) سنن ابن ماجه: كتاب الطلاق باب طلاق البتة: ٣/ ٢٠٤ / (٢٠٥١)
(٤) سنن الدارمي: كتاب الطلاق باب في طلاق البتة: ٣/ ١٤٥٩ / (٢٣١٨)
(٥) المعجم الكبير: ٥/ ٧٠ / (٤٦١٢)
(٦) مسند أحمد: ٣٩/ ٥٣٢ / (٩١)
(٧) المستدرک علی الصحیحین: كتاب الطلاق: ٢/ ٢١٨ / (٢٨٠٧)
(٨) السنن الكبرى: كتاب الخلع والطلاق باب ما جاء في كنايات الطلاق التي لا يقع بها: ٧/ ٥٦٠ / (١٥٠٠١)
(٩) مسند أبي يعلى: ٣/ ١٠٨ / (١٥٣٨)
(١٠) الكامل في ضعفاء الرجال: ٤/ ١٩٠
(١١) السنن الكبرى: كتاب الخلع والطلاق باب ما جاء في كنايات الطلاق التي لا يقع الطلاق بها: ٧/ ٥٦٠ / (١٥٠٠٢)
(١٢) المعجم الكبير: ٥/ ٧٠ / (٤٦١٢)

الأحاديث التي حكم عليها البخاري بالإضطراب

محمد بن عبد الله الحضرمي ، أخرجها الدارقطني^(١) من طريق أبي القاسم عبد الله بن محمد. ورواية حجاج بن منهال أخرجها الطبراني^(٢) من طريق علي بن عبد العزيز. ورواية عارم محمد بن الفضل أخرجها العقيلي^(٣) عنه . ورواية أبي غسان مالك ابن إسماعيل النهدي أخرجها العقيلي^(٤) من طريق علي بن عبد العزيز. ورواية سليمان بن الجارود الطيالسي^(٥) أخرجها هو عن جرير. ورواية محمد بن يوسف الفريابي أخرجها الطبراني^(٦) من طريق عبد الله بن محمد بن سعد. ورواية أبي نصر التمار أخرجها الدارقطني^(٧) من طريق أبي القاسم عبد الله بن محمد عنه. وأخرج الشافعي^(٨) قال: أخبرنا عمي محمد بن علي بن شافع ، عن عبد الله بن علي بن السائب ، عن نافع بن عجير بن عبد يزيد أن ركانة بن عبد يزيد طلق امرأته..... الحديث. ورواية الشافعي أخرجها الطيالسي^(٩) ، وأبو داود^(١٠) ، والعقيلي^(١١) ، والدارقطني^(١٢) ، وابن منده^(١٣) ،

(١) سنن الدارقطني: كتاب الطلاق والخلع والايلاء وغيره: ٥/ ٦١ / (٣٩٨١)

(٢) المعجم الكبير: ٥/ ٧٠ / (٤٦١٢)

(٣) الضعفاء الكبير: ٢/ ٨٩ و ٢٨٢

(٤) المصدر نفسه: ٣/ ٢٥٤

(٥) مسند أبي داود الطيالسي: ٢/ ٥١٠ / (١٢٨٤)

(٦) المعجم الكبير: ٥/ ٧٠ / (٤٦١٢)

(٧) سنن الدارقطني: كتاب الطلاق والخلع والايلاء وغيره: ٥/ ٦١ / (٣٩٨١)

(٨) الأم: ٥/ ٢٧٧

(٩) مسند أبي داود الطيالسي: ٢/ ٥١٠ / (١٢٨٤)

(١٠) سنن أبي داود: كتاب الطلاق باب في البتة: ٣/ ٥٢٩ / (٢٢٠٦) (٢٢٠٧)

(١١) الضعفاء الكبير: ٢/ ٢٨٢

(١٢) سنن الدارقطني: كتاب الطلاق والخلع والايلاء وغيره: ٥/ ٦٠ / (٣٩٧٩) (٣٩٨٠)

(١٣) معرفة الصحابة: ٦٥١

الأحاديث التي حكم عليها البخاري بالإضطراب

والحاكم^(١)، وأبو نعيم^(٢)، والبيهقي^(٣)، والبغوي^(٤)، وابن الاثير^(٥)، وفي رواية الطيالسي قال: وسمعت شيخا بمكة فقال: حدثنا عبد الله بن علي، عن نافع بن عجيبة. وروى عبد الله بن المبارك، عن الزبير بن سعيد، أخبرني عبد الله بن علي بن يزيد بن ركانة، قال: كان جدي ركانة بن عبد يزيد طلق امرأته البتة... الحديث، وروايته أخرجها عنه سعيد بن منصور^(٦)، وأخرجها الدارقطني^(٧) من طريق حبان بن موسى سوار، وأخرجها الدارقطني^(٨) أيضا من طريق إسحاق بن أبي إسرائيل، عن عبد الله بن المبارك، عن الزبير بن سعيد، عن عبد الله بن علي بن السائب، عن جده ركانة بن عبد يزيد. وقد ورد الحديث من طريق عكرمة مولى ابن عباس، عن ابن عباس (رضي الله عنهما) قال: طلق عبد يزيد أبو ركانة... الحديث. وهذا الحديث رواه عن عكرمة داود بن الحصين، وابن جريج عبد الملك بن عبد العزيز، ورواية داود بن الحصين، عن عكرمة أخرجها

(١) المستدرک علی الصحیحین: کتاب الطلاق / ٢ / ٢١٨ / (٢٨٠٨)

(٢) معرفة الصحابة: ٥ / ٢٦٧٩ / (٦٤١٢) و ٦ / ٣٣٦٠ / (٧٦٨٨)

(٣) السنن الكبرى: كتاب الخلع والطلاق باب ما جاء في كنايات الطلاق التي لا يقع الطلاق بها:

٧ / ٥٥٩ / (١٤٩٩٨) (١٤٩٩٩) وكتاب الشهادات باب من بدأ فحلف عند الحاكم أعاد الحاكم عليه

اليمين حتى تكون يمينه بعد الخروج الحكم بها: ١٠ / ٣٠٥ / (٢٠٧٢٦)

(٤) شرح السنة: كتاب الطلاق باب الجمع بين الطلقات الثلاث وطلاق البتة: ٩ / ٢٠٩ / (٢٣٥٣)

(٥) أسد الغابة: ٧ / ١٥٦ / (٢٢٩٤)

(٦) سنن سعيد بن منصور: كتاب الطلاق باب البتة والبرية والخلية والحرام: ١ / ٤٣١ / (١٦٧١)

(٧) سنن الدارقطني: كتاب الطلاق والخلع والايلاء وغيره: ٥ / ٦١ / (٣٩٨٢)

(٨) المصدر نفسه: ٥ / ٦٣ / (٣٩٨٣)

الأحاديث التي حكم عليها البخاري بالاضطراب

أحمد^(١)، وأبو يعلى^(٢)، والبيهقي^(٣)، وأبو نعيم^(٤) من طريق محمد بن إسحاق، عن داود بن الحصين، عن عكرمة به. ورواية ابن جريج أخرجه عبد الرزاق^(٥)، عن ابن جريج، قال: أخبرني بعض بني رافع، عن عكرمة، عن ابن عباس (رضي الله عنهما) مرفوعاً ومن طريق عبد الرزاق أخرجه أبو داود^(٦)، والبيهقي^(٧)، وأخرجها الحاكم^(٨) من طريق محمد بن ثور، عن ابن جريج، عن محمد بن عبيد الله بن أبي رافع مولى رسول الله ﷺ، عن عكرمة، عن ابن عباس (رضي الله عنهما) مرفوعاً.

حكم البخاري:

قال البخاري: هذا حديث فيه اضطراب^(٩).

وجه الاضطراب:

الاضطراب في الحديث هو بسبب الاختلاف في روايته فمرة يروى موصولاً عن عبد الله بن علي بن يزيد بن ركانة عن أبيه عن جده ومرة أخرى منقطعاً بإسقاط علي بن يزيد من الاسناد وثالثة مرسلًا، وكذلك وقع الاضطراب في المتن فمرة أنه طلقها واحدة ومرة أنه طلقها ثلاثاً.

(١) مسند أحمد: ٤/ ٢١٥ / (٢٣٨٧)

(٢) مسند أبي يعلى: ٤/ ٣٧٩ / (٢٥٠٠)

(٣) السنن الكبرى: كتاب الخلع والطلاق باب من جعل الثلاث واحدة: ٧/ ٥٥٥ / (١٤٩٨٧)

(٤) معرفة الصحابة: ٢/ ١١١٣ / (٢٨٠٣)

(٥) مصنف عبد الرزاق: كتاب الطلاق باب المطلق ثلاثاً: ٦/ ٣٩٠ / (١١٣٣٤) (١١٣٣٥)

(٦) سنن أبي داود: كتاب الطلاق باب نسخ المراجعة بعد التطليقات الثلاث: ٣/ ٥١٨ / (٢١٩٦)

(٧) السنن الكبرى: كتاب الخلع والطلاق باب من جعل الثلاث واحدة: ٧/ ٥٥٥ / (١٤٩٨٦)

(٨) المستدرک على الصحيحين: كتاب التفسير باب تفسير سورة الطلاق: ٢/ ٥٣٣ / (٣٨١٧)

(٩) العلل الكبير للترمذي: ١٧١ / (٢٩٨)

المناقشة وبيان الراجح :

بعد التمعن في تخريج الحديث والنظر في أقوال العلماء يتبين أن الحديث مداره على الزبير بن سعيد ، ويبدو أن الاضطراب في الحديث جاء من الزبير بن سعيد صاحب المدار ، ومن بعده عبدالله بن علي بن يزيد ، وعلي بن يزيد بن ركانة. وهذا يظهر من خلال ما يأتي:

أولاً: الاختلاف في روايته للحديث وهذا الاختلاف في السند وال متن وثانياً: أقوال الأئمة فيه. أما الاختلاف في السند فقد ورد في التخريج على ثلاثة أوجه. الوجه الأول: رواه موصولاً عن عبد الله بن علي بن يزيد بن ركانة ، عن أبيه ، عن جده. والوجه الثاني: الإرسال حيث قال: أخبرني عبد الله بن علي بن يزيد بن ركانة قال: كان جدي ركانة. والوجه الثالث: الانقطاع حيث قال: عن عبد الله بن يزيد بن ركانة ، عن أبيه ، عن جده فأسقط علي بن يزيد من الإسناد. أما الاضطراب في المتن: فقد روي بلفظ أنه طلقها واحدة ، و بلفظ أنه طلقها ثلاثاً^(١). هذا من حيث الاختلاف في رواية الحديث. أما أقوال الأئمة: فالزبير بن سعيد قال عنه يحيى بن معين: ليس بشي ، وقال مرة: ضعيف الحديث^(٢). وأما عبد الله بن علي بن يزيد بن ركانة قال عنه العقيلي: لا يتابع على حديثه ، مضطرب الإسناد^(٣). فهو مضطرب الإسناد ، وإن كان ابن حبان ذكره في الثقات^(٤). وأما أبوه علي بن يزيد بن ركانة قال عنه البخاري: لم يصح حديثه^(٥) ، ولهذا لم يصح

(١) ينظر العلل الكبير للترمذي: ١٧١ والبدر المنير لأبن الملقن: ١٠٥ / ٨

(٢) الضعفاء الكبير للعقيلي: ٨٩ / ٢ وما روي أن ابن معين قال عنه: ثقة فلم يصح - ينظر تهذيب

الكامل في أسماء الرجال بتحقيق الدكتور بشار عواد: ٣٠٦ / ٩

(٣) الضعفاء الكبير: ٢٨٢ / ٢

(٤) الثقات: ١٥ / ٧ (٨٧٩٨)

(٥) التاريخ الكبير: ٣٠١ / ٦ (٢٤٦٨) والضعفاء الكبير للعقيلي: ٣ / ٢٥٤

الأحاديث التي حكم عليها البخاري بالإضطراب

أحمد بن حنبل الحديث عن ركانة وضعف إسناده^(١)، وقال الذهبي: قال أحمد: حديث ركانة ليس بشيء^(٢)، وقال الترمذي: هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وسألت محمدا عن هذا الحديث فقال: فيه اضطراب^(٣). وأما رواية الشافعي عن عمه محمد بن علي بن نافع، عن عبد الله بن علي بن السائب، عن نافع بن عجير بن يزيد ففي إسناده محمد بن علي بن شافع قال عنه ابن حجر: وثقه الشافعي من السابعة^(٤). وفيه أيضا عبد الله بن علي بن السائب بن عبيد لم يوثقه أحد. قال ابن حجر: مستور من الثالثة^(٥). ونافع بن عجير: لم يوثقه أحد أيضا، وإنما ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: له صحبة^(٦)، فهذا الإسناد فيه عبد الله بن علي بن السائب، ونافع بن عجير لم يوثقهما إلا ابن حبان. ونقل الدارقطني القول عن أبي داود أنه قال: هذا حديث صحيح^(٧): والموجود في سنن أبي داود غير هذا، وإنما قال أبو داود بعد أن ذكر الحديث: قال: وحديث نافع بن عجير وعبد الله بن علي يزيد بن ركانة، عن أبيه، عن جده: أن ركانة طلق امرأته البتة فردها إليه النبي ﷺ أصح، لأن ولد الرجل وأهله أعلم به^(٨). ولعل الدارقطني فهم أنه تصحيح للحديث والله أعلم. وقد أجاب ابن القيم على من زعم أن

(١) المغني لابن قدامة: ٣٩٢ / ٧

(٢) تنقيح التحقيق للذهبي: ٢٠٦ / ٢

(٣) الجامع الكبير (سنن الترمذي): أبواب الطلاق واللعان باب ما جاء في الرجل يطلق زوجته البتة: ٤٧٢ / ٣ (١١٧٧)

(٤) التقريب: ٤٩٧ / ٦١٥٦

(٥) المصدر نفسه: ٣١٤ / ٣٤٨٥

(٦) الثقات: ٤١٣ / ٣ (١٣٥٩)

(٧) سنن الدارقطني: كتاب الطلاق والخلع والايلاء وغيره: ٥ / ٦٠ (٣٩٧٩)

(٨) سنن أبي داود: ٥١٩ / ٣

الأحاديث التي حكم عليها البخاري بالإضطراب

كلام أبي داود عن الحديث تصحيح له فقال: إن أبا داود لم يحكم بصحته، وإنما قال بعد روايته: هذا أصح من حديث ابن جريج، وهذا لا يدل على أن الحديث عنده صحيح، فإن حديث ابن جريج ضعيف، وهذا ضعيف أيضا، فهو أصح الضعيفين عنده، وكثيرا ما يطلق أهل الحديث هذه العبارة على أرجح الحديثين الضعيفين، وهو كثير في كلام المتقدمين، ولم يكن اصطلاحا لهم، ولا تدل اللغة على إطلاق الصحة عليه، فإنك تقول لأحد المريضين هذا أصح من هذا، ولا يدل على أنه صحيح مطلقا والله أعلم^(١). أما طريق عكرمة عن ابن عباس (رضي الله عنهما) فقد رواه عن عكرمة داود بن الحصين، وابن جريج عبد الملك بن عبد العزيز. أما رواية داود بن الحصين، عن عكرمة فهذا الإسناد فيه علة وهي: رواية داود عن شيخه عكرمة، قال علي ابن المديني: ما روى عن عكرمة فمنكر الحديث^(٢)، وقال ابن حجر: داود بن الحصين ثقة إلا في عكرمة ورمي برأي الخوارج^(٣). وأما رواية ابن جريج ففي إسنادها علة أيضا وهي: جهالة من روى عنه ابن جريج حيث قال: أخبرني بعض بني رافع، عن عكرمة، وقد ذكر الحاكم الراوي المجهول فقال: عن ابن جريج، عن محمد بن عبيد الله بن أبي رافع مولى رسول الله ﷺ، عن عكرمة، وكادت علة الجهالة ترفع عن إسناد ابن جريج لولا كلام الذهبي عنه فقال بعد تصحيح الحاكم للحديث: محمد بن عبيد الله بن أبي رافع واه^(٤) فالحديث

(١) ينظر: حاشية ابن القيم على سنن أبي داود: ٢٠٩/٦ وينظر ابن القيم وجهوده في خدمة السنة

النبوية وعلومها لجمال بن محمد السيد: ٣٧٥/٢

(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ٤٠٨/٣ وتهذيب الكمال للمزي: ٣٨٠/٨

(٣) التقريب: ١٩٨/١٧٧٩

(٤) المستدرک على الصحيحين: ٢/٥٣٣/ (٣٨١٧)

الأحاديث التي حكم عليها البخاري بالإضطراب

وإن كان قد صححه ابن حبان^(١)، والدارقطني^(٢)، والحاكم^(٣)، وابن تيمية^(٤)، وابن القيم^(٥)، ومن المعاصرين شعيب الأرناؤوط^(٦)، والألباني^(٧)، ولكن يبقى القول فيه قول الامام أحمد^(٨)، والبخاري^(٩)، والترمذي^(١٠)، وابن عبد الحق^(١١)، وابن الملقن^(١٢) بأنه حديث مضطرب وفي أسانيده ضعف. قال ابن عبد الحق الاشبيلي: في إسناده عبد الله بن علي بن السائب، عن نافع بن عجير، عن ركانة، والزبير بن سعيد، عن عبد الله بن علي بن عبد يزيد بن ركانة، عن أبيه، عن جده، وكلهم ضعيف^(١٣).

(١) صحيح ابن حبان: ٩٧ / ١٠

(٢) سنن الدارقطني: ٦٠ / ٥

(٣) المستدرک على الصحيحين: ٢ / ٢١٨ و ٥٣٣

(٤) مجموع الفتاوى: ٦٧ / ٣٣

(٥) زاد المعاد في هدي خير العباد: ٥ / ٢٤١ و ٢٤٢

(٦) سنن أبي داود بتحقيق شعيب الارنؤوط: ٣ / ٥٣١

(٧) إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل: ٧ / ١٤٢

(٨) المغني لابن قدامة: ٧ / ٣٩٢

(٩) العلل الكبير للترمذي: ١٧١

(١٠) الجامع الكبير (سنن الترمذي): ٣ / ٤٧٢

(١١) البدر المنير لابن الملقن: ٨ / ١٠٥

(١٢) المصدر نفسه: ٨ / ١٠٥

(١٣) ينظر: المصدر نفسه: ٨ / ١٠٦

الحديث الخامس استعارة النبي ﷺ أدراعا من صفوان وضمائه لما ضاع منها

قال الامام الترمذي: (حدثنا رجاء بن محمد العذري البصري^(١)، حدثنا يزيد بن هارون^(٢)، قال: أخبرنا شريك^(٣)، عن عبد العزيز بن ربيع^(٤)، عن أمية بن صفوان^(٥)، عن أبيه، أن النبي ﷺ استعار منه ثلاثين درعا في غزاة حنين فضاع منها أدراع فقال النبي ﷺ: إن شئت ضمناها لك. قال: يا رسول الله أنا اليوم في الاسلام أرغب. سألت محمدا عن هذا الحديث فقال: هذا حديث فيه اضطراب، ولا أعلم أن أحدا روى هذا الحديث غير شريك ولم يقو هذا الحديث^(٦).

تخريج الحديث:

روى هذا الحديث عن عبد العزيز بن ربيع كل من شريك بن عبد الله، وقيس

-
- (١) رجاء بن محمد بن رجا العذري أبو الحسن البصري السقطي، ثقة من الحادية عشرة مات بعد سنة أربعين - التقريب: ٢٠٨ / (١٩٢٧)
- (٢) يزيد بن هارون بن زاذان السلمي مولا هم أبو خالد الواسطي، ثقة متقن عابد من التاسعة مات سنة ٢٠٦ هـ - التقريب: ٦٠٦ / (٧٧٨٩)
- (٣) شريك: هو ابن عبد الله النخعي الكوفي القاضي بواسط ثم الكوفة أبو عبد الله، صدوق يخطئ كثيرا تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة، وكان عادلا فاضلا عابدا شديدا على أهل البدع من الثامنة مات سنة ١٧٧ هـ أو ١٧٨ هـ - التقريب: ٢٦٦ / (٢٧٨٧)
- (٤) عبد العزيز بن ربيع (بفاء مصغر) الاسدي أبو عبد الله المكي نزيل الكوفة، ثقة من الرابعة مات سنة ١٣٠ هـ ويقال بعدها - التقريب: ٣٥٧ / (٤٠٩٥٩)
- (٥) أمية بن صفوان بن أمية بن خلف الجمحي المكي، مقبول من الرابعة - التقريب: ١١٤ / (٥٥٥)
- (٦) العلل الكبير: أبواب البيوع باب ماجاء في أن العارية مؤداة: ١٨٨ / (٣٣٢)

الأحاديث التي حكم عليها البخاري بالإضطراب

بن الربيع، وإسرائيل بن يونس، وجريير بن عبد الحميد، وأبي الأحوص. أما رواية شريك فأخرجها أحمد^(١)، وأبو داود^(٢)، والنسائي^(٣)، والطحاوي^(٤)، والدارقطني^(٥)، والحاكم^(٦)، والبيهقي^(٧)، والبغوي^(٨) من طريق يزيد بن هارون عن شريك به. وأخرجه الطحاوي^(٩)، والطبراني^(١٠)، من طريق يحيى بن عبد الحميد الحماني، عن شريك، عن عبد العزيز، عن ابن أبي مليكة، عن أمية بن صفوان. فزاد في الاسناد ابن أبي مليكة. ورواية قيس بن الربيع أخرجه الدارقطني^(١١) من طريق الحسن بن بشر، عن قيس بن الربيع، عن عبد العزيز بن رفيع، عن ابن أبي مليكة، عن أمية بن صفوان، عن أبيه، فزاد في الاسناد ابن أبي مليكة أيضا. ورواية إسرائيل بن يونس أخرجه النسائي^(١٢) من طريق عبيد الله بن موسى، عن إسرائيل، عن عبد العزيز، عن ابن أبي مليكة، عن عبد الرحمن بن صفوان بن أمية مرسلا، فجعل عبد الرحمن بدل أمية وأرسل الحديث.

(١) مسند أحمد: ١٤/١٢/ (١٥٣٠٢)

(٢) سنن أبي داود: كتاب البيوع باب في تضمين العارية: ٥/٤١٤/ (٣٥٦٢)

(٣) السنن الكبرى: كتاب العارية والوديعة باب تضمين العارية: ٥/٣٣٢/ (٥٧٤٧)

(٤) شرح مشكل الآثار: ١١/٢٩١/ (٤٤٥٥)

(٥) سنن الدارقطني: كتاب البيوع: ٣/٤٥٢/ (٢٩٥٥)

(٦) المستدرک على الصحيحين: كتاب البيوع: ٢/٥٤/ (٢٣٠٠)

(٧) السنن الكبرى: كتاب العارية باب العارية مضمونة: ٦/١٤٧/ (١١٤٧٨) ومعرفة السنن والآثار: كتاب الصلح باب العارية: ٨/٢٩٩

(٨) شرح السنة: كتاب البيوع باب ضمان العارية: ٨/٢٢٤/ (٢١٦١)

(٩) شرح مشكل الآثار: ١١/٢٩١/ (٤٤٥٤)

(١٠) المعجم الكبير: ٨/٥٠/ (٧٣٣٩)

(١١) سنن الدارقطني: كتاب البيوع: ٣/٤٥٣/ (٢٩٥٦)

(١٢) السنن الكبرى: كتاب العارية والوديعة باب تضمين العارية: ٥/٣٣٢/ (٥٧٤٨)

الأحاديث التي حكم عليها البخاري بالإضطراب

وأخرجها الطحاوي^(١) من طريق مالك بن إسماعيل أبي غسان النهدي، عن إسرائيل، عن عبد العزيز، عن ابن أبي مليكة، عن ابن صفوان، ولم يذكر في الاسناد عن أبيه، ولا عن غيره. ورواية جرير بن عبد الحميد أخرجها ابن أبي شيبة^(٢) عنه، عن عبد العزيز، عن إياس بن عبد الله بن صفوان مرسلا، فذكر في الاسناد إياس بن عبد الله بن صفوان. وأخرج أبو داود^(٣)، والدارقطني^(٤)، والبيهقي^(٥) من طريق ابن أبي شيبة، والطحاوي^(٦) من طريق أسد بن موسى كلاهما (ابن أبي شيبة، وأسد بن موسى) عن عبد العزيز بن ربيع، عن أناس من آل عبد الله بن صفوان مرسلا، وفي هذه الرواية أرسل عبد العزيز الحديث فجعله عن أناس من آل صفوان ولم يحدد أحداً، وفي إسناد الدارقطني، عن عطاء، عن أناس من آل عبد الله بن صفوان فزاد فيه عطاء. ورواية أبي الأحوص أخرجها أبو داود^(٧)، والطحاوي^(٨) من طريق مسدد بن مسرهد، عن أبي الأحوص، عن عبد العزيز، عن عطاء بن أبي رباح، عن ناس من آل صفوان بن أمية، فزاد في الاسناد عطاء، وأرسل الحديث أيضا، ومن طريق أبي داود أخرج الدار

(١) شرح مشكل الآثار: ١١/ ٢٩٢/ (٤٤٥٦)

(٢) مصنف ابن أبي شيبة: ٤/ ٣١٦/ (٢٠٥٥٧)

(٣) سنن أبي داود: كتاب البيوع باب تضمين العارية: ٥/ ٤١٦/ (٣٥٦٣)

(٤) سنن الدارقطني: كتاب البيوع: ٣/ ٤٥٣/ (٢٩٥٧)

(٥) السنن الكبرى: كتاب العارية باب العارية مضمونة: ٦/ ١٤٧/ (١١٤٨٠)

(٦) شرح مشكل الآثار: ١١/ ٢٩٥/ (٤٤٥٩)

(٧) سنن أبي داود: كتاب البيوع باب تضمين العارية: ٥/ ٤١٧/ (٣٥٦٤)

(٨) شرح مشكل الآثار: ١١/ ٢٩٣/ (٤٤٥٧)

الأحاديث التي حكم عليها البخاري بالإضطراب

قطني^(١)، والبيهقي^(٢)، وأخرجه الطحاوي^(٣) من طريق مسدد، عن أبي الاحوص، عن عبد العزيز، عن عطاء، عن صفوان بن أمية. وقد تابع عبد العزيز في روايته، عن عطاء قتادة بن دعامه، فرواه عن عطاء، عن صفوان بن أمية، عن أبيه، وروايته أخرجهما أحمد^(٤)، وأبو داود^(٥)، والنسائي^(٦)، وابن حبان^(٧)، والدارقطني^(٨) من طرق، عن همام بن يحيى، عن قتادة به، وأخرج النسائي^(٩) من طريق حجاج بن أرطاة، عن عطاء مرسلًا.

حكم البخاري:

قال البخاري: هذا حديث فيه اضطراب ولا أعلم أن أحداً روى هذا الحديث غير شريك. قال الترمذي: ولم يقوَ هذا الحديث^(١٠) أي البخاري.

وجه الاضطراب:

الاضطراب حصل بسبب الاختلاف في روايات تلاميذ شريك بن عبد الله حيث أضاف بعضهم راوٍ في الإسناد وهو يحيى بن عبد الحميد، ولم يذكره الآخرون وكذلك

(١) سنن الدراقطني: كتاب البيوع: ٣/ ٤٥٣ (٢٩٥٧)

(٢) السنن الكبرى: كتاب العارية باب العارية مضمونة: ٦/ ١٤٧ (١١٤٧٩)

(٣) شرح مشكل الآثار: ١١/ ٢٩٣ (٤٤٥٨)

(٤) مسند أحمد: ٢٩/ ٤٧١ (١٧٩٥٠)

(٥) سنن أبي داود: كتاب البيوع باب تضمين العارية: ٥/ ٤١٩ (٣٥٦٦)

(٦) السنن الكبرى: كتاب العارية والوديعة باب تضمين العارية: ٥/ ٣٣١ (٣٥٦٦)

(٧) صحيح ابن حبان: كتاب السير باب ذكر استباحة استعارة الامام السلاح من بعض رعيته اذا أراد

قتال أعداء الله الكفرة: ١١/ ٢٢ (٤٧٢٠)

(٨) سنن الدارقطني: كتاب البيوع: ٣/ ٤٥١ (٢٩٥٤)(٢٩٥٣)

(٩) السنن الكبرى: كتاب العارية والوديعة باب تضمين العارية: ٥/ ٣٣٢ (٥٧٤٦)

(١٠) العلل الكبير للترمذي: ١٨٨/ ٣٣٢

الأحاديث التي حكم عليها البخاري بالإضطراب

بسبب الاختلاف لدى صاحب المدار عبد العزيز بن ربيع حيث يجعل الحديث مرة عن أمية بن صفوان وأخرى عن عبد الرحمن بن صفوان وثالثة عن ابن صفوان وغير ذلك.
المناقشة وبيان الراجح:

بعد التمعن في تخريج الحديث والاطلاع على طرقه يتبين أن مدار الحديث هو عبد العزيز بن ربيع، وتلاميذه هم شريك بن عبد الله، وقيس بن الربيع، وإسرائيل بن يونس، وجريز بن عبد الحميد، وأبو الأحوص، ثم وقع الاختلاف على شريك من قبل تلاميذه يزيد بن هارون، ويحيى بن عبد الحميد الحماني، وذلك من خلال إضافة يحيى لراو آخر في الاسناد لم يذكره يزيد وهو ابن أبي مليكة، حتى قال أبو داود بعد رواية يزيد: وهذه رواية يزيد ببغداد، وفي روايته بواسط على غير هذا^(١). ثم يظهر الاختلاف على عبد العزيز بن ربيع من خلال النظر في روايات الحديث، فمرة يجعل الحديث عن أمية بن صفوان، ومرة عن عبد الرحمن بن صفوان مرسلًا، ومرة يقول: عن ابن صفوان من غير تحديد، وأخرى عن إياس بن عبد الله بن صفوان مرسلًا أيضًا، وأخرى يقول: عن ناس من آل عبد الله بن صفوان، وفي بعض الطرق يجعل الحديث عن صفوان بن أمية، ويضيف في بعض الطرق عطاء بن أبي رباح. وهذا الاختلاف على شريك، وشيخه عبد العزيز أدى إلى القول بالاضطراب، وذكر البخاري هذا الاختلاف على عبد العزيز بن ربيع في ترجمة أمية بن صفوان^(٢)، قال الطحاوي: اختلف يزيد والحماني على شريك في إسناد هذا الحديث^(٣)، ثم ذكر اختلاف الرواة عن عبد العزيز فقال: وجدنا شريكا وإسرائيل قد اختلفا فيمن بعد ابن أبي مليكة في إسناد الحديث، وقال

(١) سنن أبي داود: ٤١٦/٥

(٢) ينظر: التريخ الكبير: ١٥١٦/٨/٢

(٣) شرح مشكل الآثار: ٢٩١/١١

الأحاديث التي حكم عليها البخاري بالإضطراب

عن رواية أبي الأحوص فوجدنا أن أبا الأحوص قد اضطرب في إسناد هذا الحديث هذا الاضطراب.... إلى أن قال: فكان في هذا الحديث أن الذي أخذه عبد العزيز عنه إنما هو من أخذه عنه من آل عبد الله بن صفوان، فوقفنا بذلك على اضطراب هذا الحديث هذا الاضطراب الشديد^(١)، وقال ابن عبد البر: حديث صفوان هذا يختلف فيه على عبد العزيز بن ربيع اختلافا يطول ذكره، والاضطراب فيه كثير^(٢)، وقال علاء الدين ابن التركماني: هذا الحديث اضطرب سنداً ومتناً وجميع وجوهه لا يخلو عن نظر^(٣). وهذا الاختلاف على شريك وشيخه عبد العزيز أدى إلى القول بالاضطراب والله أعلم. فالحديث من طريق تلاميذ عبد العزيز بن ربيع حديث فيه اضطراب، ولكن للحديث شواهد أخرى، أخرجها الحاكم^(٤)، والبيهقي^(٥) من طريق خالد الحذاء، عن عكرمة، عن ابن عباس (رضي الله عنهما) أن النبي ﷺ استعار من صفوان بن أمية أدراعاً... وقال الحاكم: هذا حديث على شرط مسلم ولم يخرجاه، وقال الذهبي: على شرط مسلم^(٦)، وروي أيضاً من طريق عبد الرحمن بن جابر، عن أبيه جابر (رضي الله عنه)، عن النبي ﷺ وذكر الحديث، أخرج البيهقي^(٧) من طريق عاصم بن عمر بن قتادة، عن عبد الرحمن بن جابر، عن أبيه، عن النبي ﷺ.

(١) المصدر نفسه: ١١/ ٢٩٤ و ٢٩٥

(٢) ينظر: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: ١٢/ ٤١ و ٤٠

(٣) الجوهر النقي على سنن البيهقي: ٦/ ٩٠

(٤) المستدرك على الصحيحين: كتاب البيوع: ٢/ ٥٤ (٢٣٠١)

(٥) السنن الكبرى: كتاب العارية باب العارية مؤداة: ٦/ ١٤٦ (١١٤٧٥)

(٦) المستدرك على الصحيحين: كتاب البيوع: ٢/ ٥٤ (٢٣٠١)

(٧) السنن الكبرى: كتاب العارية باب العارية مؤداة: ٦/ ١٤٧ (١١٤٧٧)

الحديث السادس اقامة الحد كفارة للذنوب

قال الامام الترمذي: (حدثنا إبراهيم بن يعقوب^(١)، حدثنا روح بن عبادة^(٢)، عن أسامة بن زيد^(٣)، عن محمد بن المنكدر^(٤)، عن ابن خزيمة بن ثابت^(٥)، عن أبيه^(٦)، عن النبي ﷺ قال: من أصاب ذنبا فأقيم عليه الحد فهو كفارة له. سألت محمدا عن هذا الحديث فقال: هذا حديث فيه اضطراب، وضعفه جدا، قال محمد: وقد روي عن أسامة بن زيد، عن رجل، عن بكير بن الأشج، عن محمد بن المنكدر، عن خزيمة بن ثابت^(٧)).

تخريج الحديث:

روى هذا الحديث عن أسامة بن زيد كل من روح بن عبادة، وعبد الله بن وهب،

-
- (١) إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق الجوزجاني بضم الجيم الاولى نزيل دمشق ، ثقة حافظ رمي بالنصب من الحادية عشرة مات سنة ٢٥٩هـ - التقريب: ٩٥/ (٢٧٣)
- (٢) روح بن عبادة بن العلاء بن حسان القيسي أبو محمد البصري، ثقة فاضل له تصانيف من التاسعة مات سنة ٢٠٥ أو ٢٠٧هـ - التقريب: ٢١١/ (١٩٦٢)
- (٣) أسامة بن زيد الليثي مولاهم أبو زيد المدني، صدوق يهم من السابعة مات سنة ١٥٣هـ - التقريب: ٩٨/ (٣١٧)
- (٤) محمد بن المنكدر بن عبد الله بن الهدير بالتصغير التيمي المدني، ثقة فاضل من الثالثة مات سنة ١٣٠هـ - التقريب: ٥٠٨/ (٦٣٢٧)
- (٥) ابن خزيمة: مبهم لا يعرف هل هو عمارة أو يزيد كما سيأتي في التخريج
- (٦) أبوه: خزيمة بن ثابت الصحابي الجليل (رضي الله عنه)
- (٧) العلل الكبير: أبواب الحدود باب ما جاء أن الحدود كفارة لأهلها ٢٣٠/ (٤١٤)

الأحاديث التي حكم عليها البخاري بالإضطراب

وعبد الله بن نافع، وعبد العزيز بن أبي حازم، والفضيل بن سليمان. فأما رواية روح بن عبادة أخرجها ابن أبي شيبة^(١)، وأحمد^(٢)، والبخاري^(٣)، وأخرجها الترمذي^(٤) من طريق إبراهيم بن يعقوب، وأبي عبد الله المحاملي^(٥) من طريق علي بن شعيب، والطبراني^(٦) من طريق زكريا بن يحيى، ومحمد بن عبد الله بن نمير كليهما، وأبو الفتح الأزدي^(٧) من طريق إسحاق بن وهب، والدارقطني^(٨) من طريق زياد بن أيوب، وعلي بن مسلم، والقاسم بن هاشم، وعلي بن شعيب، وعبد الله بن أبي عبد الله، وعبد الله بن الحسن بن إسماعيل، وأبو نعيم^(٩) من طريق محمد بن أحمد بن أبي العوام، والخطيب البغدادي^(١٠) من طريق محمد بن الجهم، والبغوي^(١١) من طريق محمد بن يحيى جميعهم عن روح بن عباد، عن أسامة بن زيد، عن محمد بن المنكدر، عن ابن خزيمة، عن أبيه، عن النبي ﷺ ومن طريق الدارقطني أخرج البيهقي^(١٢). ورواية عبد الله بن وهب

(١) مسند ابن أبي شيبة: ١/ ٣٩ / (٢٢)

(٢) مسند أحمد: ٣٦ / ١٩١ / (٢١٨٦٦) (٢١٨٧٦)

(٣) التاريخ الكبير: ٣ / ٢٠٦ وفي الأوسط: ١ / ١٧٠ / (٧٨٦)

(٤) العلل الكبير: أبواب الحدود باب ما جاء أن الحدود كفارة لأهلها: ٢٣٠ / (٤١٤)

(٥) أمالي المحاملي رواية ابن يحيى البيع: ٣٩٩ / (٤٦٦)

(٦) المعجم الكبير: ٤ / ٨٧ / (٣٧٢٨)

(٧) المخزون في علم الحديث: ٨٣

(٨) سنن الدارقطني: كتاب الحدود والديات وغيره: ٤ / ٣٠١ / (٣٥٠٤)

(٩) معرفة الصحابة: ٢ / ٩١٦ / (٢٣٦٥)

(١٠) تاريخ بغداد: ٦ / ٤٣٧ / (١٨٦٦)

(١١) شرح السنة: كتاب الحدود باب الحدود كفارات: ١٠ / ٣١١ / (٢٥٩٤)

(١٢) السنن الكبرى: كتاب الأشربة والحد فيها باب الحدود كفارات: ٨ / ٥٧٠ / (١٧٥٩٤)

الأحاديث التي حكم عليها البخاري بالإضطراب

أخرجها الدارمي^(١) من طريق مروان بن محمد الدمشقي، والطبراني^(٢) من طريق أحمد بن صالح، والحاكم^(٣) من طريق الربيع بن سليمان، جميعهم عن عبد الله بن وهب، عن أسامة بن زيد، عن محمد بن المنكدر، عن ابن خزيمة، عن أبيه مرفوعا، وأخرجه أبو نعيم^(٤) من طريق حرملة بن يحيى التجيبي، عن عبد الله بن وهب، عن أسامة بن زيد، عن أحمد بن المنكدر، عن ابن خزيمة، عن أبيه مرفوعا فذكر أحمد بدل محمد ولعله خطأ في الطباعة. ورواية عبد الله بن نافع أخرجها البخاري^(٥) من طريق إبراهيم بن المنذر، عن عبد الله بن نافع، عن أسامة بن زيد، عن محمد بن المنكدر، عن يزيد بن خزيمة بن ثابت، عن أبيه مرفوعا، وهنا سمي ابن خزيمة (يزيد)، وأخرجه أبو نعيم^(٦) من طريق دحيم، عن عبد الله بن نافع، عن أسامة، عن ابن المنكدر، عن ابن خزيمة، عن أبيه مرفوعا، وهنا أهتم اسم ابن خزيمة. ورواية عبد العزيز بن أبي حازم أخرجها البخاري^(٧) من طريق إسماعيل بن عبد الله بن أبي أويس، عن عبد العزيز، عن أسامة أنه بلغه، عن بكير بن عبد الله بن الأشج، عن محمد بن المنكدر أنه أخبره أن خزيمة بن ثابت أخبر عن النبي ﷺ قال: (القتل كفارة) وفي هذا الإسناد زاد بكير، وذكره بصيغة الإبلاغ وارسله، واختصر المتن. وأخرجه الطبراني^(٨) من طريق إبراهيم بن حمزة الزبيدي، عن

(١) سنن الدارمي: كتاب الحدود باب الحد كفارة لمن أقيم عليه: ٣/ ١٥٠٢ / (٢٣٧٦)

(٢) المعجم الكبير: ٤/ ٨٧ / (٣٧٣١)

(٣) المستدرک على الصحيحين: كتاب الحدود: ٤/ ٤٢٩ / (٨١٦٧)

(٤) معرفة الصحابة: ٢/ ٩١٦ / (٢٣٦٦)

(٥) التاريخ الكبير: ٣/ ٢٠٦ و ٢٠٧ وفي الاوسط: ١/ ١٧٠ / (٧٨٧)

(٦) معرفة الصحابة: ٢/ ٩١٦ / (٢٣٦٧)

(٧) التاريخ الكبير: ٣/ ٢٠٦ و ٢٠٧ وفي الاوسط: ١/ ١٧٠ / (٧٨٨)

(٨) المعجم الكبير: ٤/ ٨٨ / (٣٧٣٢)

الأحاديث التي حكم عليها البخاري بالإضطراب

عبد العزيز بن أبي حازم، عن أسامة، عن بكير بن الاشج، عن محمد بن المنكدر، عن ابن خزيمة، عن أبيه مرفوعا، ومن طريق الطبراني أخرجه أبو نعيم^(١) إلا أنه قال: عن ابن المنكدر، عن عمارة بن خزيمة بن ثابت، عن أبيه مرفوعا، وهنا سمي ابن خزيمة. ورواية الفضيل بن سليمان أخرجهما الدارقطني^(٢) من طريق محمد بن زياد الزياتي، عن الفضل بن سليمان به.

وتابع أسامة بن زيد في روايته عبد الله بن لهيعة واختلف عليه، فرواه عبد الله بن وهب، عن ابن لهيعة، عن بكير بن عبد الله، عن ابن المنكدر، عن ابن خزيمة، عن أبيه، عن النبي ﷺ بلفظ (القتل كفارة) ورواه قتبية بن سعيد، عن ابن لهيعة، عن ابن المنكدر، عن ابن خزيمة، عن أبيه، مرفوعا ولم يذكر بكير في الاسناد، ورواية عبد الله بن وهب، وقتبية بن سعيد أخرجهما أبو نعيم^(٣). وقد ورد الحديث من طريق آخر عن خزيمة بن معمر الخطمي أن امرأة رجعت على عهد النبي ﷺ فقال: (هذا كفارة ذنبها) أخرجه البخاري^(٤) من طريق معن بن عيسى القزاز، عن المنكدر بن محمد، عن أبيه محمد، عن خزيمة بن معمر، وأخرجه أبو الفتح الأزدي^(٥) من طريق يحيى بن عبد الحميد الحماني، عن المنكدر بن محمد به، وأخرجه ابن منده^(٦) من طريق عبد الله بن نافع، عن المنكدر بن محمد أيضا. وتابع المنكدر بن محمد في روايته عبد الملك بن قدامة، عن أبيه، عن جده،

(١) معرفة الصحابة: ٢/ ٩١٧/ (٢٣٦٨)

(٢) سنن الدارقطني: كتاب الحدود والديات وغيره: ٤/ ٣٠٠/ (٣٥٠٣)

(٣) معرفة الصحابة: ٢/ ٩١٨/ (٢٣٦٩)

(٤) التاريخ الكبير: ٣/ ٢٠٦ و ٢٠٧ وفي الاوسط: ١/ ١٧٠/ (٧٨٥)

(٥) المخزون في علم الحديث: ٨٢

(٦) معرفة الصحابة: ٤٩٣

الأحاديث التي حكم عليها البخاري بالإضطراب

عن خزيمة بن معمر، وروايته أخرجها أبو الفتح الأزدي^(١).

حكم البخاري:

قال البخاري: هذا حديث فيه اضطراب، قال الترمذي: وضعفه جداً^(٢) أي البخاري.

وجه الاضطراب:

هو في الاختلاف في اسم أحد الرواة، وكذلك الزيادة في الاسناد والنقص أحياناً، ووقع الاختلاف أيضاً في المتن، فروي بلفظ: "من أصاب ذنباً فأقيم عليه الحد فهو كفارة له" وفي رواية أخرى: "القتل كفارة".

المناقشة وبيان الراجح:

بعد الاطلاع على تخريج الحديث والنظر في أقوال أئمة الجرح والتعديل يتبين لنا أن مدار الحديث هو أسامة بن زيد الليثي، ويبدو أن الاضطراب في روايته كان من قبله، وأن الاضطراب وقع في الاسناد والمتن، أما في الاسناد فهو من وجوه:

الوجه الأول: الإبهام في السند لأحد الرواة وهو ابن خزيمة لم يسمه في رواية روح بن عبادة عنه، وفي رواية عبد الله بن نافع سماه بلفظ يزيد بن خزيمة، ثم سماه باسم آخر في رواية عبد العزيز بن أبي حازم فقال: عن عمارة بن خزيمة، عن أبيه. الوجه الثاني: الزيادة والنقص في الاسناد، ففي رواية عبد العزيز بن أبي حازم، عنه زاد في الاسناد بكير بن عبد الله الأشج، وذكره بلفظ بلغه عن بكير، وفي لفظ آخر قال عن بكير، وقال البخاري: وقد روي عن أسامة، عن رجل، عن بكير^(٣)، وهنا زاد راويين في الاسناد أحدهما مبهم، وأما النقص فلم يذكر ابن خزيمة، وإنما عن ابن المنكدر، عن خزيمة،

(١) المخزون في علم الحديث: ٨٣

(٢) العلل الكبير للترمذي: أبواب الحدود باب ما جاء أن الحدود كفارة لأهلها: ٢٣٠ / (٤١٤)

(٣) العلل الكبير للترمذي: ٢٣٠ / (٤١٤)

الأحاديث التي حكم عليها البخاري بالإضطراب

أما في رواية غير عبد العزيز فلم يذكروا بكير في الاسناد.

الوجه الثالث في رواية عبد الله بن وهب، عن أسامة أنه قال: عن أحمد بن المنكدر بدل محمد.

أما الاضطراب في المتن: فقد ذكر الرواة عن أسامة بن زيد، عن محمد بن المنكدر، عن ابن خزيمة، عن أبيه، عن النبي ﷺ أنه قال: (من أصاب ذنبا فأقيم عليه الحد فهو كفارة له)، وورد بلفظ آخر في رواية عبد العزيز، عن أسامة بلفظ (القتل كفارة)، أما متابعة عبد الله بن لهيعة لأسامة فقد وقع فيها الاضطراب في السند، وذلك في رواية عبد الله بن وهب، عنه حيث ذكر في الاسناد بكير بن الاشج، وفي رواية قتيبة عنه لم يذكره وكلاهما أبهم اسم ابن خزيمة، عن أبيه. أما بالنسبة للطريق الأخرى، طريق خزيمة بن معمر، ففي إسناده علة وهي ضعف المنكدر بن محمد، قال أبو حاتم الرازي: كان رجلا صالحا لا يقيم الحديث، كان كثير الخطأ، لم يكن بالحافظ لحديث أبيه^(١)، وقال ابن حبان: كان من خيار عباد الله ممن اشتغل بالتقشف وقطعته العبادة عن مراعاة الحفظ والتعاهد في الاتقان فكان يأتي بالشيء والذي لا أصل له عن أبيه توهمًا، فلما ظهر ذلك في روايته بطل الاحتجاج بأخباره^(٢)، وقال ابن حجر: لين الحديث^(٣). أما متابعة عبد الملك بن قدامة، عن أبيه قدامة بن إبراهيم، عن جده محمد بن حاطب الجمحي ففيها عبد الملك ضعيف^(٤) فالحديث فيه اضطراب، قال البخاري: لا تقوم به حجة^(٥)، وقال

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ٨/٤٠٦/ (١٨٦٥)

(٢) المجروحين: ٣/٢٣/ (١٠٦٢)

(٣) التقريب: ٥٤٧/ (٦٩١٦)

(٤) المصدر نفسه: ٣٦٤/ (٤٢٠٤)

(٥) التاريخ الأوسط: ١/ ١٧٠

الأحاديث التي حكم عليها البخاري بالإضطراب

ابن منده عن حديث خزيمة: في إسناد حديثه نظر^(١)، وقد ورد الحديث من طريق آخر بلفظ آخر عن عبادة بن الصامت (رضي الله عنه)، عن النبي ﷺ أنه قال: (بايعوني على أن لا تشركوا بالله شيئاً، ولا تسرقوا، ولا تزنوا، ولا تقتلوا أولادكم، ولا تأتوا ببهتان تفترونه بين أيديكم وأرجلكم، ولا تعصوا في معروف، فمن وفى منكم فأجره على الله، ومن أصاب من ذلك شيئاً فعوقب به في الدنيا فهو كفارة له، ومن أصاب من ذلك شيئاً ثم ستره الله فهو إلى الله، إن شاء عفا عنه، وإن شاء عاقبه، فبايعناه على ذلك) أخرجه البخاري ومسلم^(٢).

(١) معرفة الصحابة: ٤٩٣

(٢) صحيح البخاري: كتاب الايمان باب علامة الايمان حب الانصار: ١/١٢/ (١٨) و صحيح مسلم: كتاب الحدود باب الحدود كفارات لأهلها: ٣/١٣٣٣/ (١٧٠٩)

الحديث السابع سباب المسلم فسوق

قال الامام الترمذي: قلت له - أي البخاري - (فحديث منصور^(١) الذي روي من حديث النعمان بن مقرن^(٢) (سباب المسلم فسوق) فقال: إنما هذا النعمان بن عمرو بن مقرن^(٣)، وهذا لم يدرك النبي ﷺ، وأرى هذا ابن عم لهم، وهذا حديث فيه اضطراب^(٤)).

تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي^(٥)، وابن أبي عاصم^(٦)، وأخرجه البغوي^(٧) من طريق جرير، عن منصور، عن أبي خالد الوالبي^(٨)، عن النعمان بن عمرو بن مقرن، وأخرجه

(١) منصور: هو ابن المعتمر بن عبد الله أبو عتاب الكوفي، ثقة ثبت وكان لا يدلّس من طبقة الأعمش مات سنة ١٣٢هـ - التقريب: ٥٤٧ / (٦٩٠٨)

(٢) النعمان بن مقرن بن عائذ المزني يكنى أبا حكيم، قتل في خلافة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) في معركة نهاوند، وذلك يوم الجمعة سنة ٢١هـ (رضي الله عنه) ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر: ٤ / ١٥٠٥

(٣) النعمان بن عمرو بن مقرن: تابعي - التقريب: ٥٦٤ / (٧١٦٣)

(٤) العلل الكبير: أبواب السير باب ما جاء في وصية النبي ﷺ في القتال: ٢٦٧ / (٤٨٩)

(٥) المصدر نفسه: ٢٦٧ / (٤٨٩)

(٦) الديات: ١

(٧) الاصابة في تمييز الصحابة لابن حجر: ٦ / ٣٥٤

(٨) أبو خالد الوالبي: اسمه هرمز ويقال: هرم كوفي، مقبول من الثالثة، وفد على عمر (رضي الله عنه) وقيل حديثه عنه مرسل فيكون من الثالثة - التقريب: ٦٣٦ / (٨٠٧٣)

الأحاديث التي حكم عليها البخاري بالإضطراب

ابن شاهين^(١)، من طريق زياد البكائي، عن منصور، عن أبي خالد، عن النعمان بن مقرن.

حكم البخاري:

قال البخاري: هذا حديث فيه اضطراب^(٢).

وجه الاضطراب:

هو في الاختلاف الحاصل في تعيين راوي الحديث هل هو الصحابي النعمان بن مقرن أم التابعي النعمان بن عمرو بن مقرن.

المناقشة وبيان الراجح:

عند النظر في تخريج الحديث وأقوال العلماء يتبين لنا أن الاضطراب يعود إلى الاختلاف في تعيين الصحابي الراوي للحديث، عن النبي ﷺ، فالنعمان بن مقرن (رضي الله عنه) صحابي جليل، ولكن من الأئمة من سوى بينه، وبين التابعي النعمان بن عمرو بن مقرن، ومن ذهب إلى ذلك، ابن سعد^(٣)، وخليفة بن خياط^(٤)، وابن قانع^(٥)، وأبو نعيم^(٦)، وابن عبد البر^(٧)، وابن الأثير^(٨)، وابن حجر في أحد أقواله^(٩)، أما

(١) الاصابة في تمييز الصحابة لابن حجر: ٦/ ٣٥٤

(٢) العلل الكبير للترمذي: ٢٦٧/ (٤٨٩)

(٣) الطبقات الكبرى: ٦/ ٩٦

(٤) تاريخ خليفة بن خياط: ١٤٨

(٥) معجم الصحابة: ٣/ ١٤٤

(٦) معرفة الصحابة: ٥/ ٢٦٥٣

(٧) الاستيعاب في معرفة الاصحاب: ٤/ ١٥٠٥

(٨) أسد الغابة: ٥/ ٣٢٣

(٩) الاصابة في تمييز الصحابة: ٦/ ٣٥٤ و ٣٥٧

الأحاديث التي حكم عليها البخاري بالإضطراب

الذين فرقوا بينهما وهم: البخاري^(١)، وأبو حاتم الرازي^(٢)، وأبو القاسم البغوي^(٣) وأبو أحمد العسكري^(٤)، فأثبتوا للنعمان بن مقرن صحبة، وجعلوا النعمان بن عمرو بن مقرن تابعي، وحديثه مرسل، قال البخاري: النعمان بن عمرو بن مقرن لم يدرك النبي ﷺ، وأرى هذا ابن عم لهم^(٥)، أي ابن عم للنعمان بن مقرن الصحابي، وقال ابن أبي حاتم: النعمان بن عمرو بن مقرن المزني، روى عن النبي ﷺ مرسلاً، روى عنه أبو خالد الوالبي، سمعت أبي يقول ذلك^(٦). ولهذا عندما روى ابن أبي عاصم الحديث قال: وفيه عن سعد بن أبي وقاص، وأبي هريرة، وعن عمرو بن النعمان، وعن النعمان، وعن عمرو بن مقرن^(٧)، فكأنه فرق بينهما، فحديث النعمان بن عمرو بن مقرن، عن رسول الله ﷺ مرسل لأنه لم يدرك النبي ﷺ، وزعم أبو أحمد العسكري أن الذي روى الحديث مرسلاً هو: عمرو بن النعمان فقلبه وجعله ولداً للنعمان، والصواب خلافه، وكل من روى حديث النعمان بن عمرو بن مقرن قال: إنه هو الذي روى عنه أبو خالد الوالبي مرسل، وإنما الإرسال في حديث النعمان بن عمرو بن مقرن، عن النبي ﷺ، لا في رواية أبي خالد عنه^(٨)، وقال بدر الدين العيني في ترجمة النعمان بن مقرن بن عائض

(١) التاريخ الكبير: ٧٥/٨ و٧٦

(٢) الجرح والتعديل لأبن أبي حاتم: ٤٤٥/٨

(٣) تهذيب التهذيب لابن حجر: ٤٥٦/١٠

(٤) المصدر نفسه: ٤٥٦/١٠ وأبو أحمد العسكري: هو الامام المحدث الأديب الحسن بن عبد الله بن

سعيد العسكري صاحب التصانيف ت ٣٨٢هـ - سير أعلام النبلاء: ١٦/١٣

(٥) العلل الكبير: ٢٦٧

(٦) الجرح والتعديل: ٤٤٥/٨ وجامع التحصيل للعلائي: ٢٩١

(٧) الديات: ١

(٨) ينظر: تهذيب التهذيب لابن حجر: ٤٥٦/١٠

الأحاديث التي حكم عليها البخاري بالإضطراب

(رضي الله عنه) صحابي مشهور، ووهم من زعم أنه النعمان بن عمرو بن مقرن، فذاك آخر، وهو تابعي ابن أخي هذا^(١) فالحديث من طريق النعمان بن عمرو بن مقرن حديث مضطرب، وقد ورد الحديث من طريق عبد الله بن مسعود (رضي الله عنه)، عن النبي ﷺ أخرجه البخاري، ومسلم^(٢).

(١) مغاني الأختيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار: ٥٥٨ / ٣

(٢) صحيح البخاري: كتاب الايمان باب خوف المؤمن من أن يحبط عمله وهو لا يشعر: ١ / ١٩ /

(٤٨) وصحيح مسلم: كتاب الايمان باب قول النبي ﷺ سباب المسلم فسوق وقتاله كفر: ١ / ٨١ / (٦٤)

الحديث الثامن قيام الساعة

قال الامام الترمذي: (حدثنا محمد بن بشار^(١)، حدثنا ابن أبي عدي^(٢)، عن حميد^(٣)، عن أنس (رضي الله عنه) قال: قال رسول الله ﷺ: (لا تقوم الساعة حتى لا يقال في الأرض الله الله) سألت محمدا عن هذا الحديث فقال: هذا حديث فيه اضطراب، وروى بعضهم هذا الحديث عن حميد ولم يرفعه^(٤).

تخريج الحديث:

روى هذا الحديث عن حميد كل من: محمد بن إبراهيم بن أبي عدي، وخالد بن الحارث، ويزيد بن هارون، ومحمد بن عبد الله الأنصاري، وعبد الأعلى بن عبد الأعلى، ومحمد بن إسحاق. أما رواية محمد بن إبراهيم أخرجهما عنه أحمد^(٥)، والترمذي^(٦)، من

(١) محمد بن بشار بن عثمان العبدي البصري أبو بكر بNDAR، ثقة من العاشرة مات سنة ٢٥٢هـ -
التقريب: ٤٦٩/ (٥٧٥٤)

(٢) ابن أبي عدي: هو محمد بن إبراهيم بن أبي عدي وقد ينسب لجدّه، وقيل هو إبراهيم أبو عمرو البصري، ثقة من التاسعة مات سنة ١٩٤هـ - التقريب: ٤٦٥/ (٥٦٩٧)

(٣) حميد: هو ابن أبي حميد الطويل أبو عبيدة البصري اختلف في اسم أبيه على نحو عشرة أقوال، ثقة مدلس وعابه زائدة لدخوله في شيء من أمر الأمراء من الخامسة مات سنة ١٤٢هـ وهو قائم يصلي -
التقريب: ١٨١/ (١٥٤٤)

(٤) العلل الكبير: أبواب الفتن باب ما جاء في أشراف الساعة: ٣٢٥/ (٦٠٠)

(٥) مسند أحمد: ١٩/ ١٠٠/ (١٢٠٤٣)

(٦) الجامع الكبير (سنن الترمذي): أبواب الفتن باب ما جاء في أشراف الساعة: ٤/ ٤٩٢/ (٢٢٠٧)

الأحاديث التي حكم عليها البخاري بالإضطراب

طريق محمد بن بشار عنه، ورواية خالد بن الحارث أخرجها الترمذي^(١) من طريق محمد بن المثني، عن خالد بن الحارث، عن حميد، عن أنس (رضي الله عنه) قوله. ورواية يزيد بن هارون أخرجها عنه أحمد^(٢)، وعبد بن حميد^(٣) كلاهما عن يزيد، عن حميد، عن أنس (رضي الله عنه) مرفوعا. وأخرجها محمد بن وضاح^(٤) من طريق أبي بكر بن أبي شيبة، عن يزيد به، ورواية محمد بن عبد الله الأنصاري أخرجها ابن منده^(٥) من طريق أبي حاتم الرازي، عن محمد، عن حميد، عن أنس (رضي الله عنه) مرفوعا، ورواية عبد الأعلى أخرجها الحاكم^(٦) من طريق محمد بن يحيى، عن عبد الأعلى، عن حميد، عن أنس (رضي الله عنه) مرفوعا، ورواية محمد بن إسحاق الطبري^(٧) من طريق إبراهيم بن إسحاق الزهري، عن محمد بن إسحاق، عن حميد، عن أنس (رضي الله عنه) مرفوعا. وتابع حميد في روايته، عن أنس، ثابت البناني، فروى الحديث، عن أنس (رضي الله عنه)، عن النبي ﷺ، وروايته أخرجها أحمد^(٨)، ومسلم^(٩)، وأبو يعلى

-
- (١) الجامع الكبير (سنن الترمذي): أبواب الفتن باب ما جاء في أشرط الساعة: ٤/ ٤٩٢ / (٢٢٠٧)
والعلل الكبير: ٣٢٥ / (٦٠١)
(٢) مسند أحمد: ٢٠ / ٣٦٤ / (١٣٠٨٢)
(٣) مسند عبد بن حميد: ٤١٤ / (١٤١٢)
(٤) البدع والنهي عنها: ١٦٥ / (٢٤٦)
(٥) الايمان: ١ / ٥٣٣ / (٤٤٩)
(٦) المستدرک على الصحيحين: كتاب الفتن والملاحم: ٤ / ٥٤٠ / (٨٥١٢)
(٧) تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله من الأخبار: ٢ / ٨٢٨ / (١١٦٦)
(٨) مسند أحمد: ٢١ / ٣٧٤ / (١٣٧٢٩) (١٣٨٣٣)
(٩) صحيح مسلم: كتاب الايمان باب ذهاب الايمان آخر الزمان: ١ / ١٣١ / (١٤٨)

الأحاديث التي حكم عليها البخاري بالإضطراب

(١)، وأبو عوانة^(٢)، وابن حبان^(٣)، وابن منده^(٤)، والبغوي^(٥) جميعهم من طريق حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس (رضي الله عنه) مرفوعا، وكذلك رواه معمر، عن ثابت، عن أنس (رضي الله عنه) مرفوعا أيضا، وروايته أخرجهما في جامعه^(٦)، ومن طريق عبد الرزاق^(٧) أخرجه نعيم بن حماد^(٨)، وأحمد^(٩)، وعبد بن حميد^(١٠)، والطبري^(١١)، وأبو عوانة^(١٢)، وابن منده^(١٣)، والبيهقي^(١٤).

حكم البخاري:

قال البخاري: هذا حديث فيه اضطراب، وروى بعضهم هذا الحديث عن حميد ولم يرفعه^(١٥).

(١) مسند أبي يعلى: ٦/٢٣٤ / (٣٥٢٦)

(٢) مستخرج أبي عوانة : كتاب الايمان باب ان الساعة لا تقوم مادام في الارض من يوحد الله: ١/٩٤ / (٢٩٤)

(٣) صحيح ابن حبان: كتاب التأريخ باب ذكر الاخبار عن وصف الناس الذين يكون قيام الساعة على رؤوسهم: ١٥/٢٦٣ / (٦٨٤٩)

(٤) الايمان: ١/٥٣٣ / (٤٤٧)

(٥) شرح السنة: كتاب الفتن باب لا تقوم الساعة الا على شرار الخلق: ١٥/٨٨ / (٤٢٨٣)

(٦) جامع معمر بن راشد المنشور كملحق بمصنف عبد الرزاق: ١١/٤٠٢ / (٢٠٨٤٧)

(٧) تفسير عبد الرزاق: ٣/٨٣ / (٢٤٨٠)

(٨) الفتن: ٢/٦٤٤ / (١٨٠٤)

(٩) مسند أحمد: ٢٠/٩٩ / (١٢٦٦٠)

(١٠) المنتخب من مسند عبد بن حميد: ٣٧٣ / (١٢٤٧)

(١١) تهذيب الاثار: ٢/٨٢٨ / (١١٦٧)

(١٢) مستخرج أبي عوانة: كتاب الايمان باب لا تقوم الساعة على أحد يقول الله الله: ١/٩٤ / (٢٩٣)

(١٣) الايمان: ١/٥٣٣ / (٤٤٨)

(١٤) شعب الايمان: ٢/٦٣ / (٥٢١)

(١٥) العلل الكبير للترمذي: ٣٢٥ / (٦٠٠)

الأحاديث التي حكم عليها البخاري بالإضطراب

وجه الاضطراب:

الاضطراب هو بسبب الاختلاف بين الرواة عن حميد الطويل في رفع الحديث الى النبي ﷺ أو وقفه على أنس رضي الله عنه.

المناقشة وبيان الراجح:

بعد النظر في تخريج الحديث والاطلاع على أقوال العلماء يتبين لنا أن الاختلاف بين تلاميذ حميد الطويل في رفع الحديث أو وقفه أدى الى القول بالاضطراب، فالذين رفعوه هم محمد بن إبراهيم، ويزيد بن هارون، وعبد الأعلى، ومحمد بن إسحاق، ومحمد بن عبد الله الانصاري، وخالفهم خالد بن الحارث فرواه موقوفا على أنس (رضي الله عنه)، وتلاميذ حميد الذين رفعوا الحديث، وإن كانوا أكثر عددا، من الذين أوقفوا الحديث، إلا أن خالد بن الحارث الذي أوقف الحديث، قال عنه أحمد بن حنبل: إليه المنتهى في التثبت بالبصرة^(١)، وقال أبو حاتم: ثقة إمام^(٢)، وقال الترمذي: قال محمد بن المنثري: ما رأيت بالبصرة مثل خالد بن الحارث^(٣)، وقال النسائي: ثقة ثبت^(٤)، وقال ابن حجر: ثقة ثبت، يقال له خالد الصدوق^(٥)، وإذا تعارض الوقف والرفع فأكثر أصحاب الحديث على أن الحكم لمن وقف وهذا الامر ذكره الخطيب البغدادي^(٦)، وإلى هذا ذهب ابن حجر وعلل ذلك بتجوز أن يكون الرافع تبع العادة وسلك الجادة^(٧). وقد ذهب

(١) الجرح والتعديل لأبن أبي حاتم: ٣/ ٣٢٥

(٢) المصدر نفسه ٣/ ٣٢٥

(٣) العلل الكبير: ٣٢٥/ (٦٠١)

(٤) تهذيب الكمال للمزي: ٨/ ٣٨

(٥) التقريب: ١٨٧/ (١٦١٩)

(٦) ينظر: الكفاية في علم الرواية: ٤١١ وفتح المغيث للسخاوي: ١/ ٢١٩

(٧) النكت على كتاب ابن الصلاح: ٢/ ٦١٠ وينظر: المقرب في بيان المضطرب لعمر بن باز مول: ١٤٢

الأحاديث التي حكم عليها البخاري بالإضطراب
البخاري وتلميذه الترمذي، إلى الحكم بوقف الرواية على أنس (رضي الله عنه) من طريق
حميد الطويل.
فالحديث من رواية حميد الطويل، عن أنس (رضي الله عنه) مرفوعاً فيه اضطراب،
والقول بوقفه من هذا الطريق أولى، وللحديث متابعة أخرى من طريق ثابت البناني،
عن أنس (رضي الله عنه) مرفوعاً أخرجها أحمد و مسلم^(١).

(١) مسند أحمد: ٢١ / ٢٧٤ / (١٣٧٢٩) (١٣٨٣٣) وصحيح مسلم: كتاب الايمان باب ذهاب الايمان
آخر الزمان: ١ / ١٣١ / (١٤٨)

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد هذه الجولة المباركة والبحث سأذكر أهم النتائج التي تبينت من خلال هذه الدراسة وأخصها في النقاط التالية:

- ١ - لا يختص الاضطراب بالإسناد، فقط وإنما يقع في المتن أيضاً.
 - ٢ - من أسباب الاضطراب سوء الحفظ والاختلاف الذي يحصل من صاحب المدار والرواة عنه.
 - ٣ - لا يختص الاضطراب في راو واحد وإنما قد يقع في أكثر من راو.
 - ٤ - إذا كان في الإسناد ضعفاء فيلصق الخطأ بأضعفهم ، ولأن مظنة الوهم والخطأ فيه أكثر من غيره.
 - ٥ - إذا اشتمل الإسناد على ضعيف ومجهول ، فإعلاله بالمجهول أولى ، ولأن الضعيف ربما يأتي له طريق أخرى فيتقوى بها.
 - ٦ - بلغت أحاديث الدراسة ثمانية أحاديث أربعة منها كان الاضطراب فيها قد وقع في الاسناد، وواحد منها كان الاضطراب قد وقع في الاسناد والمتن، وثلاثة منها كان الاضطراب قد وقع فيها بسبب الاختلاف بين الوقف والرفع.
- اسأل الله تعالى أن يحسن خاتمتنا في الأمور كلها، وأن يجعلنا ممن يعمل بعلمه، إنه ولي ذلك والقادر عليه، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

ثبت المصادر

* القرآن الكريم .

١- ابن القيم وجهوده في خدمة السنة النبوية وعلومها - لجمال بن محمد السيد -
عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية -
ط١ - ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.

٢- الأحاد والمثاني - لأبي بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد
الشيبياني (ت ٢٨٧هـ) تحقيق: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة - دار الراية - الرياض -
ط١ - ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

٣- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل - لمحمد ناصر الدين الألباني
(ت ١٤٢٠هـ) إشراف: زهير الشاويش - المكتب الإسلامي - بيروت - ط٢ - ١٤٠٥هـ -
١٩٨٥م.

٤- الاستيعاب في معرفة الأصحاب - لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد
البر بن عاصم النمري القرطبي (ت ٤٦٣هـ) - تحقيق علي محمد البجاوي - دار الجيل
- بيروت - لبنان - ط١ ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

٥- أسد الغابة في معرفة الصحابة - لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن
عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (ت ٦٣٠هـ) تحقيق
- علي محمد معوض - عادل أحمد عبد الموجود - دار الكتب العلمية - ط١ - ١٤١٥هـ -
١٩٩٤م.

٦- الاصابة في تمييز الصحابة - لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر

الأحاديث التي حكم عليها البخاري بالإضطراب

العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) تحقيق - عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض - دار الكتب العلمية - بيروت - ط ١ - ١٤١٥ هـ.

٧- الأم للشافعي - لأبي عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلب القرشي المكي (ت ٢٠٤هـ) دار المعرفة - بيروت - ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م

٨- أمالي ابن بشران - لأبي القاسم عبد الملك بن محمد بن عبد الله بن بشران بن محمد بن بشران بن مهران البغدادي (ت ٤٣٠هـ) ضبط نصه: أبو عبد الرحمن عادل بن يوسف العزازي - دار الوطن - الرياض ط ١ - ٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

٩- أمالي المحاملي (رواية يحيى ابن البيع) - لأبي عبد الله الحسين بن إسماعيل بن محمد بن إسماعيل بن سعيد بن أبان الضبي المحاملي البغدادي (ت ٣٣٠هـ) تحقيق: د. إبراهيم القيسي - المكتبة الإسلامية - دار ابن القيم - عمان - الأردن - الدمام ط ١ - ١٤١٢ هـ. ١٠- الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف - لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (ت ٣١٩هـ) تحقيق: أبو حماد صغير أحمد بن محمد حنيف - دار طيبة - الرياض - السعودية - ط ١ - ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

١١- الايمان لأبي عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مَنذَه العبدي (ت ٣٩٥هـ) تحقيق: د. علي بن محمد بن ناصر الفقيهي - مؤسسة الرسالة - بيروت - ط ٢ - ١٤٠٦ هـ.

١٢- البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير - لابن الملتن سراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (ت ٨٠٤هـ) تحقيق: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال - دار الهجرة للنشر والتوزيع - الرياض - السعودية - ط ١ - ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.

الأحاديث التي حكم عليها البخاري بالإضطراب

١٣- البدع والنهي عنها - لأبي عبد الله محمد بن وضاح بن بزيع المرواني القرطبي (ت ٢٨٦هـ) تحقيق ودراسة: عمرو عبد المنعم سليم - مكتبة ابن تيمية، القاهرة - مصر، مكتبة العلم، جدة - السعودية - ط ١ - ١٤١٦ هـ.

١٤- بيان الوهم والايهام في كتاب الأحكام - لأبي الحسن علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي الحميري الفاسي، ابن القطان (ت ٦٢٨هـ) تحقيق: د. الحسين آيت سعيد - دار طيبة - الرياض - ط ١ - ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

١٥- تاريخ ابن معين - لأبي زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام البغدادي (ت ٢٣٣هـ) (ت ٢٣٣هـ) رواية عثمان الدارمي - تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف - دار المأمون للتراث - دمشق .

١٦- تاريخ ابن معين - لأبي زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام البغدادي (ت ٢٣٣هـ) رواية عباس الدوري - تحقيق أحمد محمد نور سيف - مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة - ط ١، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.

١٧- التاريخ الاوسط - لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري (ت ٢٥٦هـ) - تحقيق: محمود إبراهيم زايد - دار الوعي - مكتبة دار التراث - حلب - القاهرة - ط ١ - ١٣٩٧ - ١٩٧٧ .

١٨- تاريخ بغداد - لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف - دار الغرب الإسلامي - بيروت ط ١ - ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م.

١٩- تاريخ خليفة بن خياط - لأبي عمرو خليفة بن خياط بن خليفة الشيباني العصفري البصري (ت ٢٤٠هـ) تحقيق: د. أكرم ضياء العمري - دار القلم - مؤسسة الرسالة - دمشق - بيروت - ط ٢ - ١٣٩٧ - تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي -

الأحاديث التي حكم عليها البخاري بالإضطراب

مكتبة الدار - المدينة المنورة - السعودية ط ١ - ١٤٠٥ - ١٩٨٥ م.

٢٠- التاريخ الكبير- لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري (ت ٢٥٦هـ)- طبع تحت مراقبة محمد عبد المعيد خان - دائرة المعارف العثمانية- حيدر آباد الدكن .

٢١- تفسير عبد الرزاق - لأبي بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (ت ٢١١هـ) دراسة وتحقيق: د. محمود محمد عبده - دار الكتب العلمية - بيروت - ط ١ - ١٤١٩هـ.

٢٢- تقريب التهذيب - لأبي الفضل حمد بن علي بن محمد بن احمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) تحقيق: محمد عوامة - دار الرشيد - سوريا - ط ١ - ١٤٠٦ - ١٩٨٦ م.

٢٣- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد - ليوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت ٤٦٣هـ) تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ، محمد عبد الكبير البكري - وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب - ١٣٨٧ هـ.

٢٤- تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق - لشمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي (ت ٧٤٤هـ) تحقيق : سامي بن محمد بن جاد الله وعبد العزيز بن ناصر الحباني - أضواء السلف - الرياض - ط ١ - ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

٢٥- تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق - لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ) تحقيق: مصطفى أبو الغيط عبد الحي عجيب - دار الوطن - الرياض - ط ١ - ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

٢٦- تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله من الأخبار (مسند عمر رضي الله عنه) لأبي جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، الطبري (ت ٣١٠هـ)

الأحاديث التي حكم عليها البخاري بالإضطراب

تحقيق: محمود محمد شاكر - مطبعة المدني - القاهرة.

٢٧- تهذيب التهذيب - لأبي الفضل حمد بن علي بن محمد بن احمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) دائرة المعارف النظامية - الهند - ط ١ - ١٣٢٦هـ .

٢٨- تهذيب الكمال في أسماء الرجال- لأبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف المزي (ت ٧٤٢هـ) - تحقيق: د. بشار عواد معروف - مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان - ط ١ - ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

٢٩- الثقات - لأبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي (ت ٢٦١هـ) تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي - مكتبة الدار - المدينة المنورة - السعودية - ط ١ - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

٣٠- الثقات - لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان أبي حاتم الدارمي - البستي (ت ٣٥٤هـ) - دائرة المعارف العثمانية - حيد آباد الدكن - الهند - دار احياء التراث العربي - بيروت - لبنان - ط ١ - ١٢٧١هـ - ١٩٥٢م .

٣١- جامع التحصيل في أحكام المراسيل - لصلاح الدين أبي سعيد خليل بن كيكليدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (ت ٧٦١هـ) تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي - عالم الكتب - بيروت - ط ٢ - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م .

٣٢- جامع معمر بن راشد - لأبي عروة معمر بن أبي عمرو راشد الأزدي البصري (ت ١٥٣هـ) تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي - المجلس العلمي بباكستان، وتوزيع المكتب الإسلامي ببيروت - ط ٢ - ١٤٠٣هـ .

٣٣- الجرح والتعديل - لعبد الرحمن بن محمد بن إدريس الحنظلي الرازي ابن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ) - دار المعارف العثمانية - حيدر آباد الدكن - الهند - دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان - ط ١ - ١٢٧١هـ - ١٩٥٢م .

الأحاديث التي حكم عليها البخاري بالإضطراب

٣٤- جزء فيه أحاديث أبي عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني - لأبي بكر أحمد بن محمد بن الحافظ الكبير أبي بكر أحمد بن موسى بن مردويه بن فورك بن موسى الأصبهاني (ت ٤٩٨هـ) تحقيق: بدر بن عبد الله البدر - مكتبة الرشد - الرياض - ط ١ - ١٤١٤هـ.

٣٥- الجوهر النقي على سنن البيهقي - لأبي الحسن علاء الدين علي بن عثمان بن إبراهيم بن مصطفى المارديني، الشهير بابن التركماني (ت ٧٥٠هـ) دار الفكر.

٣٦- حاشية ابن القيم على سنن أبي داود - المسمى - تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته - لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ) - مطبوع مع كتاب عون المعبود شرح سنن أبي داود - دار الكتب العلمية - بيروت - ط ٢ - ١٤١٥هـ.

٣٧- الديات - لأبي بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني (ت ٢٨٧هـ) إدارة القرآن والعلوم الإسلامية - كراتشي.

٣٨- زاد المعاد في هدي خير العباد - لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ) مؤسسة الرسالة، بيروت - مكتبة المنار الإسلامية، الكويت - ط ٢٧ - ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

٣٩- سنن ابن ماجه - لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٣هـ) تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد - محمد كامل قره بللي - عبد اللطيف حرز الله - دار الرسالة العالمية - ط ١ - ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

٤٠- سنن أبي داود - لسليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني (ت ٢٧٥هـ) تحقيق: شعيب الأرنؤوط - محمد كامل قره بللي - دار الرسالة العالمية - ط ١ - ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

الأحاديث التي حكم عليها البخاري بالإضطراب

٤١- الجامع الكبير (سنن الترمذي) - لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سَورة بن موسى الترمذي (ت ٢٧٩هـ) - تحقيق: د بشار عواد معروف دار الغرب الإسلامي - بيروت - لبنان - ١٩٩٨ م.

٤٢- سنن الدارمي - لعبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام الدارمي (ت ٢٥٥هـ) تحقيق: حسين سليم أسد الداراني - دار المغني - السعودية - ط ١ - ١٤١٢هـ - ٢٠٠٠م.

٤٣- سنن سعيد بن منصور- لأبي عثمان سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني الجوزجاني (ت ٢٢٧هـ) تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي - الدار السلفية - الهند - ط ١ - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م.

٤٤- السنن الصغير - لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسرَوِجَردي الخراساني، البيهقي (ت ٤٥٨هـ) تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي - جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي - باكستان - ط ١ - ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.

٤٥- السنن الكبرى - لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣هـ) - تحقيق: الدكتور عبد الغفار سليمان البنداري - سيد كسروي حسن - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ط ١ - ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

٤٦- السنن الكبرى - لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسرَوِجَردي الخراساني، البيهقي (ت ٤٥٨هـ) تحقيق: محمد عبد القادر عطا - دار الكتب - بيروت - لبنان - ط ١ - ٣ - ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٤٧- سنن النسائي - لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣هـ) تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة - مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب - سوريا - ط ٢ - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

الأحاديث التي حكم عليها البخاري بالإضطراب

٤٨- سير أعلام النبلاء - لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ) تحقيق مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط - مؤسسة الرسالة - ط ٣ - ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

٤٩- شرح السنة - لمحيي السنة أبي محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (ت ٥١٦هـ) تحقيق: شعيب الأرناؤوط - محمد زهير الشاويش - المكتب الإسلامي - دمشق، بيروت - ط ٢ - ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

٥٠- شرح مشكل الآثار - لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي (ت ٣٢١هـ) - تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤوط - مؤسسة الرسالة - ط ١ - ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.

٥١- شرح معاني الآثار - لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي (ت ٣٢١هـ) - تحقيق: (محمد زهري النجار - محمد سيد جاد الحق) راجعه ورقمه: د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي - عالم الكتب - ط ١ - ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤ م.

٥٢- شعب الإيمان - لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُشْرُوْجَرْدِي الخراساني، البيهقي (ت ٤٥٨هـ) تحقيق: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد - مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند - ط ١ - ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م.

٥٣- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان - لأبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان البستي (ت ٣٥٤هـ) تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤوط - مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان - ط ١ - ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

٥٤- صحيح ابن خزيمة - لمحمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري (ت ٣١١هـ)، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب

الأحاديث التي حكم عليها البخاري بالإضطراب

الإسلامي - بيروت.

٥٥- صحيح البخاري - المسمى (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول

الله ﷺ وسننه وأيامه) لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري (ت ٢٥٦هـ)

تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر - دار طوق النجاة - ط ١٤٢٢هـ.

٥٦- صحيح مسلم - لأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت ٢٦١هـ)

تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي - دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان

٥٧- الصلاة - لأبي نعيم الفضل بن عمرو بن حماد بن زهير بن درهم القرشي التيمي

الملائي، المعروف بابن دُكَيْن (ت ٢١٩هـ) تحقيق: صلاح بن عايض الشلاحي - مكتبة

الغرباء الأثرية - المدينة - السعودية - ط ١ - ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٥٨- الضعفاء الكبير - لمحمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي (ت ٣٢٢هـ)

تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي - دار المكتبة العلمية - بيروت - ط ١ - ١٤٠٤هـ -

١٩٨٤م.

٥٩- الطبقات الكبرى - لأبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع البصري البغدادي

المعروف بابن سعد (ت ٢٣٠هـ) تحقيق: محمد عبد القادر عطا - دار الكتب العلمية -

بيروت - لبنان - ط ١ - ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٦٠- العلل الكبير - لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سَورة بن موسى الترمذي

(ت ٢٧٩هـ) رتبه على كتب الجامع أبو طالب المكي - تحقيق: الشيخ صبحي السامرائي

وأبو المعاطي النوري ومحمود خليل الصعيدي - عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية

- بيروت - لبنان - ط ١ - ١٤٠٩هـ.

٦١- العلل الواردة في الأحاديث النبوية - لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن

مهدي الدارقطني (ت ٣٨٥هـ) - تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي - ومحمد بن

الأحاديث التي حكم عليها البخاري بالإضطراب

صالح بن محمد الدباسي - دار طيبة - الرياض - ودار ابن الجوزي - ط ١ - ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

٦٢- العلل ومعرفة الرجال - للإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١ هـ) رواية ابنه عبد الله - تحقيق: وصي الله بن محمد عباس - دار الخاني - الرياض - السعودية - ط ٢ - ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

٦٣- غريب الحديث - لأبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي - تحقيق: د. سليمان إبراهيم محمد العايد - جامعة أم القرى - مكة المكرمة - ط ١ - ١٤٠٥ هـ.

٦٤- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث - لمحمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي (ت ٩٠٢ هـ)، تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة، مصر، ط ١، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

٦٥- الفتن - لأبي عبد الله نعيم بن حماد بن معاوية بن الحارث الخزاعي المروزي (ت ٢٢٨ هـ) تحقيق: سمير أمين الزهيري - مكتبة التوحيد - القاهرة - ط ١ - ١٤١٢ هـ.

٦٦- فضائل الاوقات - لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُشْرُو جردى الخراساني، البيهقي (ت ٤٥٨ هـ) تحقيق: عدنان عبد الرحمن مجيد القيسي - مكتبة المنارة - مكة المكرمة - ط ١ - ١٤١٠ هـ.

٦٧- الكامل في ضعفاء الرجال - لأبي أحمد عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد ابن مبارك بن القطان الجرجاني (ت ٣٦٥ هـ) تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد العوض وعبد الفتاح أبو سنة - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط ١ - ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

٦٨- الكفاية في علم الرواية - لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ) تحقيق: أبو عبد الله السورقي وإبراهيم حمدي المدني - دار الكتب العلمية - المدينة المنورة - السعودية .

الأحاديث التي حكم عليها البخاري بالإضطراب

- ٦٩- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين - لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ ابن مَعْبَد، التميمي - أبو حاتم الدارمي البُستي (ت ٣٥٤هـ) تحقيق: محمود إبراهيم زايد - دار الوعي - حلب - ط ١ - ١٣٩٦هـ.
- ٧٠- مجموع الفتاوى - لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت ٧٢٨هـ) تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم - مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية - ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- ٧١- المحلى - لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (ت ٤٥٦هـ) دار الفكر - بيروت.
- ٧٢- المخزون في علم الحديث - لأبي الفتح محمد بن الحسين بن أحمد بن عبد الله بن بريدة الموصلي الأزدي (ت ٣٧٤هـ) تحقيق: محمد إقبال محمد إسحاق السلفي - الدار العلمية - دلهي - الهند ط ١ - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ٧٣- مستخرج أبي عوانة - لأبي عَوانة يَعْقُوب بن إِسْحَاق الإسفراييني (ت ٣١٦هـ) تحقيق: مجموعة من المحققين - تنسيق وإخراج: فريق من الباحثين بكلية الحديث الشريف والدراسات الإسلامية - بالجامعة الإسلامية المملكة العربية السعودية - ط ١ - ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م.
- ٧٤- المستدرک على الصحيحين - لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه الحاكم (ت ٤٠٥هـ) تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط ١ - ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- ٧٥- مسند ابن أبي شيبة - لأبي بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (ت ٢٣٥هـ) تحقيق: عادل بن يوسف العاززي و أحمد بن فريد المزيدي - دار الوطن - الرياض - ط ١ - ١٩٩٧م

الأحاديث التي حكم عليها البخاري بالإضطراب

- ٧٦- مسند أبي داود الطيالسي - لسليمان بن داود بن الجارود الطيالسي (ت ٢٠٤هـ)
(تحقيق: د. محمد عبد المحسن التركي - دار هجر - مصر - ط ١ - ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
٧٧- مسند أبي يعلى - لأحمد بن علي بن المثنى - أبو يعلى الموصلي (ت ٣٠٧هـ)
تحقيق: حسين سليم أسد - دار المأمون للتراث - جدة - ط ٢ - ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.
٧٨- مسند إسحاق بن راهويه - لإسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم الحنظلي
المروزي المعروف بـ ابن راهويه (ت ٢٣٨هـ) تحقيق : د. عبد الغفور بن عبد الحق
البلوشي - مكتبة الإيمان - المدينة المنورة - ط ١ - ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
٧٩- مسند الإمام أحمد - للإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١هـ)
تحقيق: الشيخ شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد وآخرين - بإشراف د. عبد الله عبد
المحسن التركي - مؤسسة الرسالة - ط ١ - ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
٨٠- المصنف - لعبد الرزاق بن همام بن منبه الصنعاني (ت ٢١١هـ) تحقيق: حبيب
الرحمن الأعظمي - المجلس العلمي - الهند - ط ٢ - ١٤٠٣هـ.
٨١- المصنف في الأحاديث والآثار - لأبي بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن
إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (ت ٢٣٥هـ) تحقيق: كمال يوسف الحوت - مكتبة
الرشد - الرياض - ط ١ - ١٤٠٩هـ.
٨٢- معجم الصحابة - لأبي القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز بن المَرْزُبَان بن
سابور بن شاهنشاه البغوي (ت ٣١٧هـ) تحقيق: محمد الأمين بن محمد الجكني - مكتبة
دار البيان - الكويت - ط ١ - ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
٨٣- معجم الصحابة - لعبد الباقي بن قانع بن مرزوق بن واثق الأموي بالولاء
البغدادي المعروف بابن قانع (ت ٣٥١هـ) تحقيق: صلاح بن سالم المصراقي - مكتبة
الغرباء الأثرية - المدينة المنورة - السعودية - ط ١ - ١٤١٨هـ.

الأحاديث التي حكم عليها البخاري بالإضطراب

٨٤- المعجم الكبير - لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني (ت ٣٦٠هـ)
تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي - مكتبة ابن تيمية - القاهرة ط ٢٠٠٦ م.

٨٥- معرفة السنن والآثار - لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى
الخُسْرُو جَرْدِي الخراساني، البيهقي (ت ٤٥٨هـ) تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي - دار
قتيبة (دمشق - بيروت) دار الوعي (حلب - دمشق)، دار الوفاء (المنصورة - القاهرة)
ط ١ - ١٤١٢هـ - ١٩٩١ م.

٨٦- معرفة الصحابة - لأبي عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مَنْدَه
العبدى (ت ٣٩٥هـ) تحقيق: د. عامر حسن صبري - مطبوعات جامعة الإمارات
العربية المتحدة - ط ١ - ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥ م.

٨٧- معرفة الصحابة - لأحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران
الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ) تحقيق: عادل بن يوسف العزازي - دار الوطن للنشر - الرياض
- ط ١ - ١٤١٩هـ - ١٩٩٨ م.

٨٨- مغاني الاختيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار - لأبي محمد محمود بن أحمد
بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفى بدر الدين العيني (ت ٨٥٥هـ) تحقيق:
محمد حسن محمد حسن إسماعيل - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط ١ - ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦ م.

٨٩- المغني - لأبي محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجمايلي
المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (ت ٦٢٠هـ) - مكتبة القاهرة.
٩٠- المفاريد عن رسول الله ﷺ - لأحمد بن علي بن المثنى بن يحيى بن عيسى بن هلال
التميمي - أبو يعلى الموصلي (ت ٣٠٧هـ) تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع - مكتبة دار
الأقصى - الكويت - ط ١ - ١٤٠٥هـ.

الأحاديث التي حكم عليها البخاري بالإضطراب

٩١- المقرب في بيان المضطرب - لأحمد بن عمر بن سالم بن أحمد بن عبود أبي عمر
بازمول السلفي المكي الرحابي- دار ابن حزم للطباعة والنشر- ط١- ١٤٢٢هـ -
٢٠٠١م.

٩٢- المنتخب من مسند عبد بن حميد - لأبي محمد عبد الحميد بن حميد بن نصر
الكسبي ويقال له: الكسبي (ت ٢٤٩هـ) تحقيق: صبحي البدر السامرائي ، محمود محمد
خليل الصعيدي - مكتبة السنة - القاهرة - ط١- ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٩٣- موطأ مالك- للإمام مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي
المدني (ت ١٧٩هـ) تحقيق: د. بشار عواد معروف - محمود خليل - مؤسسة الرسالة-
١٤١٢هـ.

٩٤- ميزان الاعتدال في نقد الرجال - لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن
قائم الزهبي (ت ٧٤٨هـ) تحقيق: علي محمد البجاوي- دار المعرفة - بيروت - لبنان-
ط١- ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م.

٩٥- النكت على كتاب ابن الصلاح - لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد
بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، عمادة البحث
العلمي بالجامعة الإسلامية- المدينة المنورة- ط١- ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٩٦- النهاية في غريب الحديث والأثر - لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد
بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ) تحقيق:
طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي - المكتبة العلمية - بيروت- ١٣٩٩هـ -
١٩٧٩م.